جـــــامعة محمد البشـــير الإبراهيـــــمي

كلـــية العـــلوم الاقتصـــادية والتـــجارية وعـــلوم التســـيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية وكالة – برج بوعريريج– رقم 329

من اعداد الطالبتين:

–ساحلي شيماء

–هدروق اميرة

تحت اشراف الأستاذ:

–جايز كريم

السنة الجامعية 2020–2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر للأستاذة الفاضلة سمية فوضيلي والأستاذ المشرف على هذا العمل "جايز كريم"

كما نتقدم بجزيل الشكر لإدارة وعمال وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة برج بو عريريج.

ويطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من دعمنا علميا ومعنويا ونخص بالذكر موظف مكتبة الكلية "محمد شلبابي" وموظف بنك التنمية المحلية "محمد دفاف"

شيماء، أميرة

إهـــداء

ربي أشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة
من لساني يفقه قولي
أهدي ثمرة سنين جهدي إلى:
من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها، إلى من ربتني
وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى من
أعطتني و حرمت نفسها إلى أمي الحبيـــــبة
حفظها الله وأطال في عمرها
إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها مكافأة له على
عطائه إلى أبي العزيـــــز أطال الله في عمره
إلى من حملنا رحم، واحد وتقاسمت معهم الأيام
بحلوها ومرها وجعلهم الله لي السند المعين إخوتي
وأختي ورفيقة دربي حفظها الله لي
إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى
كل صديقاتي اللواتي رافقنني طيلة المشوار الدراسي
(شيماء، صورية، شيماء، أميرة، فريال، خولة،
صونيا)
وإلى كل من عرفتهم من قريب أو بعيد

أميـرة

إهداء

الحمد لله أولا وآخرا، الحمد لله باطنا وظاهرا، سرا وعلانية على توفيقي في مشواري الدراسي

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى روح الغالي جناح الأمان الذي فارق أعيننا ولم يفارق قلوبنا جدي "عمر" رحمه الله

إلى من علمتني أن الحب ليس له عمر وأن العطاء ليس له حدود أمي الغالـــــــــية

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الكبير في بلوغي التعليم العالي أبي الغالـــــي

إلى جدي "إبراهيم" وجدتيّ أطال الله عمرهم

إلى الداعم الأول، أسرتي الصغيرة إخوتي وأخواتي فقد كانوا العضد والسند في سبيل استكمال البحث

إلى العائلة الكريمة فردا فرد كبارهم وصغارهم

إلى الكتاكيت (أميرة، أميمة، ألاء، أسيل، جوري، ياسر، عبد المجيب، إحسان وإلياس)

إلى صديقات المشوار الدراسي (أميرة، إحسان، صورية، خولة، شاهيناز، ليديا)

وإلى كل من عرفتهم طيلة هذا الطريق من قريب أو بعيد

شيماء

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	II
فهرس الأشكال	III
قائمة الاختصارات والرموز	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	أ- ب
الفصل الأول: الإطار النظري للودائع والقروض البنكية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الودائع البنكية	03
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: مفهوم الودائع البنكية	09
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للودائع البنكية	13
المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية	18
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	18

المطلب الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية	21
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للقروض البنكية	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	33
المطلب الأول: المذكرات	34
المطلب الثاني: المقالات	35
المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية	37
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للقروض والودائع البنكية ببنك التنمية المحلية وكالة –برج بوعريريج– رقم 329	
تمهيد	41
المبحث الأول:لمحة عامة عن بنك التنمية المحلية –ببرج بوعريريج– رقم 329	42
المطلب الأول: نشأة وتقديم بنك التنمية المحلية وكالة –برج بوعريريج– رقم 329	42
المطلب الثاني: أقسام ووظائف بنك التنمية المحلية	43
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة–برج بوعريريج– رقم 329	44
المبحث الثاني:التسجيل المحاسبي للقروض والودائع ببنك التنمية المحلية وكالة – برج بوعريريج –رقم 329	44
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للودائع على مستوى وكالة برج بوعريريج رقم 329	44

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للقروض مستوى وكالة –برج بوعريريج – رقم 329	47
المطلب الثالث: دراسة تطور كل من الودائع والقروض ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج لفترة (2020/2017)	60
خلاصة الفصل	95
الخاتمة	67
قائمة المراجع	70
قائمة الملاحق	/
الفهرس	/
الملخص	/

البيان	العنوان	الصفحة
جدول1	ارقام الحسابات الخاصة بالودائع فيBDL	48
جدول2	النسب التصاعدية لدفتر التوفير	49
جدول3	ارقام الحسابات الخاصة بالقروض فيBDL	53
جدول4	صيغة التمويل الثلاثي	61
جدول5	حساب نسب المساهمة	62
جدول6	تطور قيمة الودائع ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج لفترة 2020/2017	64
جدول7	تطور قيمة القروض ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج لفترة 2020/2017	65

الرقم	العنوان	الصفحة
1	وظائف البنوك التجارية	17-18
2	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	53
3	منحنى تطور الودائع ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج	
4	منحى تطور القروض ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج	

الاختصار	الشرح
BDL	بنك التنمية المحلية
CPA	القرض الشعبي الجزائري
PV	محضر الجمعية
ENSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ENGEM	الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر
CNAN	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
TCR	جدول حساب النتائج
CNR	الصندوق الوطني للتقاعد
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الاجراء
CASNOC	الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي للعمال الغير الأجراء
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
NIF	الرقم التعريف الجبائي
NIS	رقم التعريف الإحصائي
CNRC	السجل التجاري
SAE	مركز الخبرة
CACOBAT	الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر
PNR	برنامج البحث الوطني

الرقم	العنوان
1	اشعار القبول
2	اتفاقية القرض
3	نسب الادخار
4	ملف وثائق القرض الاستثماري
5	ملف وثائق القرض الاستغلالي
6	جدول إهتلاك القروض المدعمة
7	الاعذار

مقدمة عامة

تعد البنوك من أهم مقومات الجهاز المصرفي لأي دولة، وذلك لما لها من تأثيرات على التنمية الاقتصادية ومساهمة فعالة في دفع عجلة التطور في الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا نجد أن الجزائر لم تكن في غنى عن هذه التطورات، وعملت على تطوير منظومتها المصرفية من خلال إصدار مراسم وقوانين بهذا الخصوص والتي تنظم العمليات البنكية بين البنك وعملائه.

وتتميز العمليات البنكية بالتعدد والتنوع والسرعة والدقة في المعاملات لذلك فإن محاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والتسهيل في عمليات الإيداع والادخار ومنح القروض والمعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تتمالمعالجة المحاسبية للودائع والقروض لبنك التنمية المحلية فرع برج بوعريريج؟**

ويمكن معالجة الإشكالية الرئيسية من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية وهي:

- ما المقصود بالودائع والقروض البنكية؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية للودائع في بنك التنمية المحلية؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية للقروض في بنك التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات تموضع الفرضيات التالية:

- القروض البنكية هي عملية تمويل من بنك إلى طرف آخر ويكون تمويلا تعاقديا أما الودائع نقود يقوم شخص طبيعي كان أو معنوي بإيداعها لدى البنوك على أن يقوم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقا للشروط المتفق عليها.
- تتم المعالجة المحاسبية للودائع في بنك التنمية المحلية فرع برج بوعريريج في قسم الودائع وفق القيود المحاسبية التي جاء بها النظام 09-04.
- تتم المعالجة المحاسبية لقسم القروض في بنك التنمية المحلية فرع برج بوعريريج وفق القيود والتقنيات التي جاء بها النظام المحاسبي 09-04.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

-التطرق الى ماهية الودائع والقروض البنكية.

-التعرف على مختلف أنواع القروض والودائع التي يمكن أن يتحصل عليها الشخص المعنوي كان أو طبيعي.

-التعرف على المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية والحسابات الخاصة بها.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه المحاسبة في البنوك ومعرفة الممارسات المحاسبية مع العملاء في القطاع البنكي وكذلك معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال قدرته التمويلية ومنح مختلف أنواع القروض البنكية.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن اجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، ودراسة حالة من أجل ربط الجانب النظري بالواقع العملي.

حدود الموضوع:

1- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية في دراسة المعالجة المحاسبية للقروض والودائع البنكية ببنك التنمية المحلية – وكالة برج بوعريريج- خلال سنة 2021، والتي ابتدأت بتاريخ2021/05/30 وانتهت بتاريخ 2021/07/17.

2- **الحدود المكانية:** كانت الدراسة في بنك التنمية المحلية وذلك على مستوى وكالة برج بوعريريج رقم 329

3- **الحدود الموضوعية:** تم التعرض من خلال الدراسة إلى دراسة أنواع القروض المقدمة من طرف هذا البنك ومختلف المعلومات الخاصة بها من نسب فائدة إلى كيفية تسجيلها محاسبيا وكذلك تطرقنا في هذه الدراسة إلى الودائع التي يتعامل معها بنك التنمية المحلية.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

- الرغبة في الاطلاع على مثل هذه المواضيع ذات الطابع المستجد.
- حداثة الموضوع وأهميته في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
- التعرف الجيد على الأداة التمويلية الجديدة في القطاع البنكي.
- التعرف على السياسة التشجيعية للدولة والتحفيز على الاتجاه لكذا قطاعات.

صعوبات الدراسة:

– صعوبة الحصول على المعلومات من طرف بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج، ونقص اهتمام الموظفين بإعطاء المعلومات والنصائح والمرافقة للطلاب الجامعيين لدراستها.

– نقص المراجع الحديثة المختصة لهذا الموضوع.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين وذلك كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للودائع والقروض البنكية الذي يتضمن ثلاث مباحث، سنتطرق المبحث الأول إلى ماهية الودائع البنكية أما المبحث الثاني سنتطرق إلى ماهية القروض البنكية أما بالنسبة للمبحث الثالث ستناول فيه دراسات سابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لآلية المعالجة المحاسبية للقروض والودائع البنكية في بنك التنمية المحلية وكالة – برج بوعريريج– والذي يتضمن مبحثين، سنتناول في المبحث الأول بلمحة عامة عن بنك التنمية المحلية أما المبحث الثاني سنتناول فيه التسجيل المحاسبي للودائع والقروض البنكية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للودائع والقروض البنكية

تمهيد:

تعتبر البنوك وخاصة البنوك التجارية أحد أهم حلقات التمويل النشاط الاقتصادي، فهي الدعامة الأساسية لتحفيزه، وبالرغم من التطور الحاصل في طرق التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، فهي تساعد الكيانات الكبيرة كانت أو الصغيرة في إدارة أزماتها النهوض باستثمارها، لذلك تعمل البنوك على جعل عملية الاقتراض وإيداع الودائع عملية سهلة ومرنة تلبي حاجيات عملائها مع ضمان استراد حقها.

المبحث الأول: ماهية الودائع البنكية.

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية.

المبحث الثالث: دراسات سابقة.

المبحث الأول: ماهية الودائع البنكية:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي العالمي والمحلي، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات المصرفية التي تمثل أحد الوسائل المهمة اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية لأي دولة، وذلك يغض النظر عن نظامها الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية:

أولا: مفهوم البنوك التجارية:

كلمة بنك (Bank/ Banque) أصلها هو الكلمة الإيطالية (Banco)، والتي تعني المنضدة أو الطاولة التي كان يستعملها الصرافون لممارسة أعمالهم في سوق بيع وشراء العملات، وذلك في أواخر القرون الوسطى[1].

ويعود أصل البنوك التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا، عندما بدأت تزدهر التجارة في البندقية، جنوه وفلورنسا، حيث أنشأت بعض البنوك (بنك البندقية 1157، بنك برشلونة 1407)، بنك أمستردام 1609، بنك هامبورغ 1619)، وقد اقتصر العمل الرئيسي بهذه البنوك خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة، واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول، ونقل رؤوس الأموال من مكان لآخر[2].

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصيرفة إلى بنك، فمنذ القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك غي أوربا وكان أكثرها صغيرا وعائليا، وبمجيء الثورة الصناعية أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى في القرن التاسع عشر وتأخذ شكل شركات مساهمة[3].

استمر عمل البنوك في ظل مبدأ التخصص لفترة طويلة حتى إن الفروق الأساسية بينهما أصبح في تخصيص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية التي تكون أكثر تلاؤما مع أنواع محددة من الموارد، ثم ظهرت تقسيمات البنوك والتي تسمى باسم الذي تختص في تمويله كالبنوك الزراعية، الصناعية والعقارية.
وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى، وقد اتسع نطاق حركة التركز بعد

1-خالد أمين بد الله، العمليات المصرفية الإسلامية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008،ص ص16-17

2-ظاهر الفضل البياتي، سمارة ميرال روحي، النقود و البنوك (المتغيرات الاقتصادية المعاصرة)، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2000،ص153

3-شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص25

الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية، وقد ازداد تدخل الدولة في أعمال البنوك وحق إصدار الأوراق المالية (البنكنوت) على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين ظلت البنوك التجارية كتخصصه في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق النقود[1].

وإن إعطاء تعريف شاملا للمصرف ليس سهلا، وذلك لاشتراك المنشآت المالية في أداء واحد أو أكثر من الخدمات التي تؤديها المصارف، فلو اعتبر قبول الودائع لوحده ما يميز المصرف عن غيره من المنشآت المالية فان مصارف الاستثمار في الدول الرأسمالية لا تدخل ضمن تعريف المصرف وذلك لأن هذه المصارف لا تقبل الودائع، أما إذا اعتبرنا الإقراض لوحده أهم وظيفة للبنك فإن معظم المنشآت الأخرى كمنشأة التأمين وشركات الاستثمار وشركات تمويل المبيعات تقوم بشكل أو بآخر بعملية الإقراض[2].

وتعرف البنوك التجارية بأنها بنوك تقوم بعمليات الصرافة والخدمات المصرفية وقبول الودائع ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة والمستحقة على القروض.

من هنا فإن البنوك التجارية تقوم بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة او استخدام الأموال بأسلوب منظم لتسهيل إقامة العديد من المشاريع، ويساهم في توفير العملة المحلية والعملة الأجنبية للمنشآت القائمة وأخيرا منح القروض من دون ضمان تقليدي بالنسبة لمنشآت القطاع العام، وهو ما يعرف بالسحب على المكشوف[3].

وتعرف كذلك بأنها تلك البنوك التي رخص لها القيام بالأعمال المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع موارد أخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالاقتراض[4].

ومن خلال ما سبق التطرق إليه، نستخلص بأن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، فهي تسهل عملية نقل الأموال بين هاتين الفئتين بطرق قانونية ووفق شروط معينة.

1- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص27

فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي إستراتيجي معاصر)، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2- عمان، 2000،ص33

3- أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية الإسلامية، شاب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 1998، ص38

4- لي يحياوي، مصطفى جغام، أهمية كفاءة البنوك التجارية باستعمال أساليب التحليل المالي، مذكرة ماستر أكاديمي،تخصص وبنوك و مالية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص4

ثانيا: أنواع ومصادر البنوك التجارية:

1. أنواع البنوك:

أ. البنوك المركزية: البنك المركزي ومؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة للحكومة من خلال إدارته لهذه العمليات وبوسائل متعددة ومختلفة يؤثر البنك المركزي على المؤسسات التجارية والنقدية وذلك بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للحكومة.

ويعرف البنك المركزي على انه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له السلطة لإصدار نقد الدولة، وبنك الدولة لأنه سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة[1].

ب. البنوك التجارية: يمكن تعريفها أيضا بأنها مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية، وتهدف لتحقيق ربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه، وهي بنوك تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو لإشعار، وإعادة استثمارها لفترات محددة[2].

ج. البنوك المختصة: وتمثل المصارف التي تقدم خدمات مصرفية إلى قطاعات اقتصادية محددة، وبالرغم من اعتماد معظم المصارف لفلسفة الصرف الشاملة، إلا أنها لا تزال ترتكز عملياتها في مجالات اقتصادية محددة، وتنقسم البنوك المختصة إلى:

-البنوك الصناعية: وهي منشآت مالية تتولى بالدرجة الأساسية تديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية والمصرفية إلى القطاع الصناعي، وتهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة الجادة والفاعلة في عمليات التنمية والتطوير ضمن هذا القطاع بما أنه يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة، وغالبا ما تقدم قروضها لمدة طويلة ومتوسطة الأجل[3].

-البنوك الزراعية: يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة، إذ تتولى تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل والتسهيلات الائتمانية للمزارعين، ويكون هدفها الأساسي تطوير وتنمية القطاع الزراعي[4].

---

1 خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 21

2 طاهر الفضل البياتي، سمارة ميرال روحي، مرجع سبق ذكره، ص154

3 فلاح حسن االحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص15

4 محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الركة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص85

-البنوك العقارية: وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل مرهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأجل نسبيا فإنها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

-البنوك وصناديق التوفير: البنوك وصناديق التوفير التي تقبل المدرات صغيرة الحجم، وتقوم بمنح قروض الصغيرة (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

-البنوك التعاونية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية والاستهلاكية والحرفية وغيرها.

-الوحدات المصرفية الخارجية: هي البنوك التي تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه، وقد انتشرت مثل هذه الوحدات في البحرين وقبرص وسنغافورة[1].

-البنوك الإسلامية: منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية والاقتصادية، وتختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف الأخرى التي تتعامل بأسعار الفائدة[2].

-شركات التامين: وهي منشاة مالية تمارس أنشطة وفعاليات مختلفة تتمثل بالدرجة الأساسية في التامين ضد الحوادث المختلفة والتامين على الحياة وتقديم خدمات اجتماعية متميزة من حيث مساهمتها في تغطية المخاطر المؤمن عليها، كما تساهم هذه المنشآت في ممارسة أنشطة استثمارية واقتصادية حيوية من حيث توظيف مواردها المالية وأرباحها في مشروعات اقتصادية مختلفة وبالتالي تحقق عوائد مجزية تضمن لها الاستقرار والمنافسة من جهة والمساهمة في تطوير عمليات اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى[3].

2. مصادر البنوك:

تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل[4]:

أ. مصادر تمويل داخلية: وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطات وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (10%) من جملة الأموال المستثمرة (مواد البنك).

ب. مصادر تمويل خارجية: وتمثل هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائف مختلفة وتشمل المصادر الخارجية على:

1-خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص19

2-شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص32

3-فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص16

4- أمينة جلاب، فاطمة طالبي، مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص نقود بنوك مالية ودولية، جام

-قروض من البنك المركزي بضمان الأصل.

-الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو الأجل أو صندوق التوفير.

-قروض من البنوك التجارية.

-إصدار سندات طويلة الأجل.

ثالثا: وظائف البنوك التجارية: ويمكن تقسيمها حسب المخطط التالي إلى[1]:

الشكل(1): وظائف البنوك التجارية.

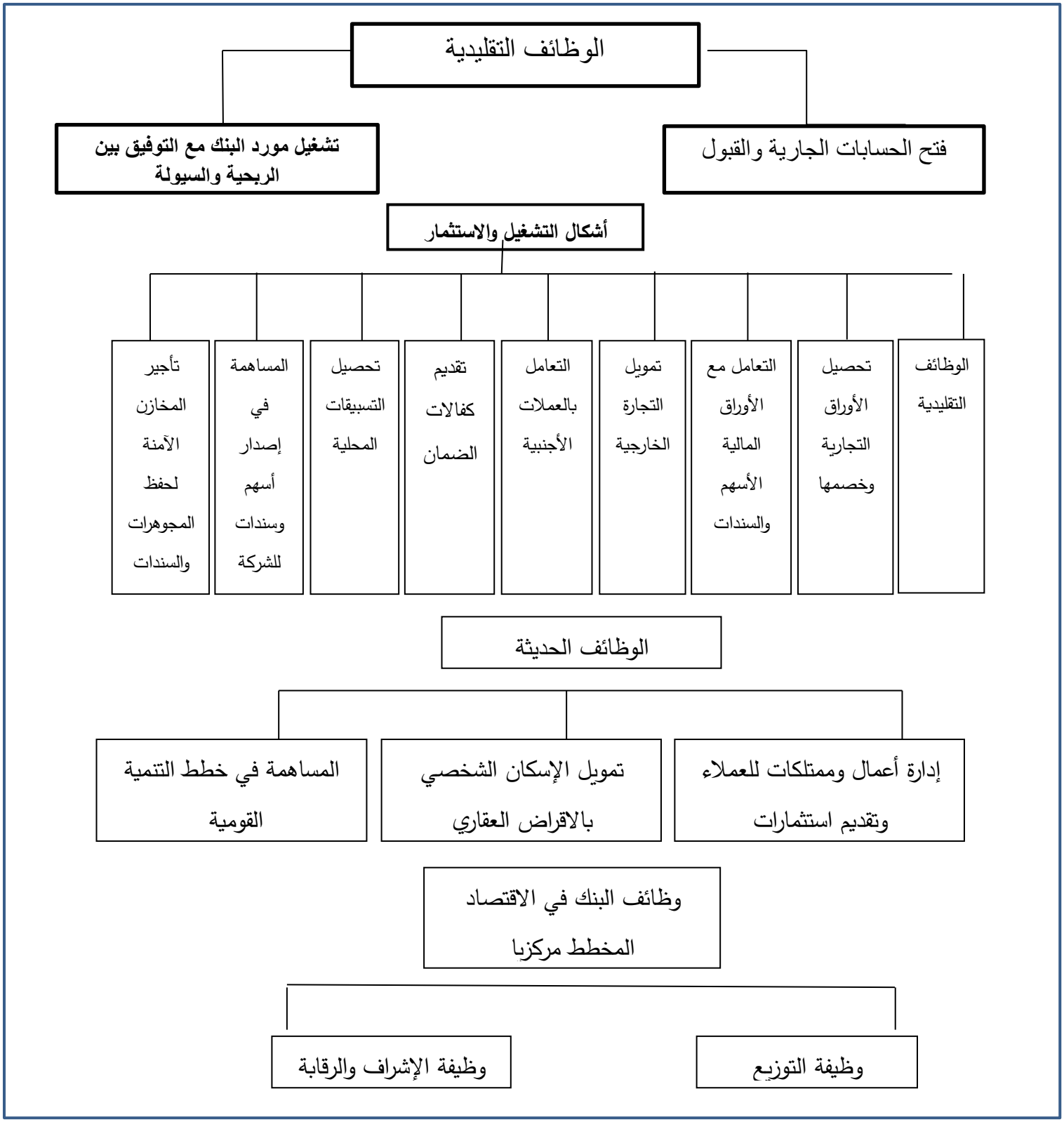

1-سهيلة دريش، ضاوية تاتي، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 11

المطلب الثاني: مفهوم الودائع البنك:

للودائع النقدية البنكية أهمية خاصة في مجال النشاط البنكي، وذلك أنها تغذي البنوك بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من أعمالها كخصم الأوراق التجارية من القروض بفوائد وفتح اعتمادات لمن هو بحاجة إليها من أفراد ومشروعات.

أولا: تعريف الودائع البنكية وخصائصها:

الوديعة البنكية هي عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنوك، على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفق للشروط المتفق عليها.

وينظم هذه الوديعة البنكية عقد يبرم بين الشخص المودع والبنك المودع لديه، وبمقتضاه يكون من حق البنك التصرف في النقود مخل الوديعة بما يتفق مع نشاطه، ويلتزم البنك مقابل ذلك برد مبلغ الوديعة عند الطلب وبعد أجل معين من الإيداع مضافا إليه الفوائد حسب الاتفاق القائم بينهما، فالبنك يتملك المبالغ النقدية المودعة لديه بمجرد تسلمه إياها، ويصبح العميل مجرد دائن له بهذا المبلغ، ويكون للبنك حرية التصرف فيها واستعمالها في أعماله البنكية الأخرى كالإقراض وخصم الأوراق التجارية[1].

فالودائع البنكية تعتبر مصدرا أساسيا للتمويل في البنوك التجارية، حيث تمثل نسبة هامة من موارد البنوك، كما عرفتها المادة 67 الفقرة 1 من الأُمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض تعتبر أُموال متلقات من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها[2].

وعليه نستنتج أن الوديعة هي عبارة عما يتم إيداعه من نقد لدى البنك من طرف عملائه في إطار عقد قانوني ينظم العملية مقابل فائدة معينة وآجال محددة.

ثانيا: أنواع الودائع البنكية:

هناك عدة أنواع للودائع البنكية تختلف بسب الغرض منها، فهناك الودائع التي توضع في البنوك لمجرد الاحتفاظ بها، هناك نوع آخر من الودائع ينتظر أصحابها تحقيق عوائد من ورائها، وعموما يمكن أن نذكر الأنواع التالية[3]:

1-https ;//cet .univ.setif2.dz consulte le 11/05/2021

2-الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة سنة 2003، العدد 53، الجزائر، المادة 67، ص11

3-htts ;//cet.univ.setif2.dz

1.الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

تتميز الودائع تحت الطلب بخصائص عن غيرها من الودائع، وكما يدل اسمها، فهذه الودائع هي دائما تحت تصرف أصحابها، يمكنكم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاءوا، ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شروطا أمام صاحبها أثناء السحب، ولا يجوز له أن يتحجج بأي حجة كانت من شأنها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في استعمال هذه الودائع، ومقابل هذه الخاصية لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد، وهم لا يستطيعون أن يفرضوا ذلك على البنوك نظرا للطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح القروض، ولا شيء يمنعه من ذلك سوى ما يتوقعه من عمليات سحب، وهناك من الأنظمة المالية ما يمنع صراحة إعطاء فوائد على الودائع، ويسمح باستعمال موارد مالية غير مكلفة، الأمر الذي يسمح بالتوسع في القروض نظرا لتكلفته المنخفضة نسبيا.

وتؤكد الوقائع على أهمية هذا النوع من الودائع، بحيث تشكل المصدر الأساسي للسيولة في النشاط المصرفي، إذ تكون الجزء الأكبر من موارده الخارجية، أما في البنوك الإسلامية فيكون التركيز على الوديعة الاستثمارية، لذلك لا يدفع البنك الإسلامي أية أرباح عن المبالغ المودعة في الودائع تحت الطلب، ولا يدفع العملاء أية مصاريف إدارية لهذا الحساب.

2.الودائع لأجل:

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة، ولا يمكنهم سحبها إلا بعد انقضاء الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، فالوقت إذا يعتبر عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع، وتميزه عن غيرها، فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم العقبات والشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين الطرفين، وهي كذلك ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، نظرا لأن بقاءها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة.

وعلى هذا الأساس تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل، فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، فخاصية التوظيف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بينما خاصية السيولة تعني المدة التي تبقى فيها الوديعة في البنك ليست بالطويلة، بالإضافة إلى وجود إمكانية سحبها في أي وقت ولكن بعد استفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإخطار المسبق واحتمال تحمل فائدة سلبية على أساس المبلغ المسحوب.

ويعتبر هذا النوع من الودائع من بين العناصر الأساسية مثلما هو الشأن في الودائع الجارية، التي تمكن البنك من إنشاء نقود الودائع، ويكفي البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع لكي يوسع من قدرته الاقراضية بشكل أكبر من الوديعة ذاتها.

وتأتي أهمية هذا النوع من الودائع من كونها توفر استقرارا أكبر لعمليات البنك التجاري، إذ بإمكانه التصرف باطمئنان في أموال هذه الودائع.

أما البنوك الإسلامية فتستثمر الودائع الاستثمارية مع رأسمالها المعد لذلك في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير على أساس عقد المضاربة الشرعية أو المشاركات بأنواعها المختلفة، بحيث تتشارك الودائع الاستثمارية في ناتج أعمال البنك الإسلامي غنما أو غرما.

ملاحظة:

إن نسبة الفائدة –كحافز الادخار– التي تعرضها البنوك لقاء الودائع لأجل هي أعلى من الفائدة على ودائع التوفير الجارية، والسبب هو أن ارتباط ودائع لأجل بمواعيد محددة معروفا مسبقا يعطي البنك الحرية في إعادة استخدامها (بأن يقرضها للغير) وبالتالي فهو مستعد لان يكافئ على هذه الحرية بزيادة الفائدة على إيداعها لديه، في حين أن ودائع التوفير الجارية لا تعطي نفس الحرية للبنك باعتبارها جارية أي مستحقة الطلب في أي وقت.

3.الودائع الادخارية:

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك، لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع.

كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال، تعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع، ومقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع للأجل مثلا، فإنه يضمن بقاء هذه الأموال بحوزته لفترات طويلة، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل، والملاحظ أن الودائع الادخارية، ولأجل أقل تجانسا من الودائع الجارية، فهي متعددة ومتنوعة وتأخذ أشكالا عديدة، والعامل المشترك بينها هو حصولها على عائدة، يتمثل في سعر الفائدة، والأخير تتوقف قيمته على عدة عوامل من أهمها مستوى السوق النقدي، وسياسة البنك المركزي وسعر الخصم، السياسة الحكومية، حجم السيولة، حالة الأسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، شخصية المودع، تقلبات الملة ومعدلات التضخم.

ومن أهم صور هذه الودائع دفاتر والادخار وهي أكثر صور الودائع الادخارية انتشارا في البنوك التجارية، ويقوم بها الأفراد دون الشركات والمؤسسات، وطبيعة هذه الودائع تجمع بين الحساب الجاري والعائد في نفس الوقت فلا يوجد لها أجل محدد، وعملي فان ملية الإيداع هنا متكررة.

وتضاف العمليات الايداعية التالية إلى قيمة الوديعة الأصلية، كما يمكن أن تتكرر أيضا طلبات السحب، إذا يمكن سحب الوديعة أو جزء منها عند طلب المودع، وهناك صور أخرى لتلك الودائع تتمثل في شهادات الإيداع أو شهادات متنوعة ذات طبيعة ادخارية، وهي عبارة عن سندات تصدرها البنوك التجارية لأجل معين أو غير معين، ويحصل عليها عادة الأفراد والمشروعات لما تحققه من عائد مجز.

ولا يمكن لمالكي هذه الشهادات أن يسحبوا أموالهم، أي استبدال الشهادات بيمها النقدية قبل فترة زمنية معينة وهي تصدر بقيمة محددة وإجمالية، وبعض نوعيات هذه الشهادات تقبل المفاوضة والبيع في السوق النقدية،

وتؤكد الوقائع أن المصرف الربوي لا يعتمد على هذا النوع من الودائع، بينما المصرف الإسلامي يعطيها أهمية كبرى، وذلك بهدف ضبط الإسراف والتبذير والإنفاق، ولهذه الوديعة ادخارية نسبة معينة ويحتفظ بها كسائل نقدي لمواجهة السحب منها ولا يدخلها في مجال المضاربة والاستثمار.

4.الودائع الائتمانية:

يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى، فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية، والقيام بعمليات الإقراض، فحينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم ذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فإن البنك يقوم بتسجيل العمليات محاسبيا، بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا، إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، ليست فعلية ولكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقود حقيقية، إذا فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية، أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، وما تجدر الإشارة إليه، أن الودائع الائتمانية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك، وتنقص مع زيادتها.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للودائع البنكية:

أولا: التسجيل المحاسبي عند الإيداع: أولا وقبل كل شيء على العميل أو الزبون أن يفتح حساب بنكي للإيداع في البنك التجاري، ويجب أن تتوفر كافة الشروط القانونية لإتمام هذه العملية، كما عليه أن يقدم مبلغا رمزيا كمساهمة أولية لفتح الحساب، والذي يختلف باختلاف نوع حساب الوديعة، وتتم عملية الإيداع وفق طريقتين:

-الإيداع النقدي.

-الإيداع بشيكات.

1. الإيداع النقدي[1]: يثبت المبلغ من قسيمة الإيداع في بطاقة العميل في الجانب الدائن وتثبت قسائم الإيداع جميعها في كشف العمليات، ومن كشف خلاصة الحركة اليومية يقوم القسم بتنظيم مستند مدين بإجمالي الإيداعات النقدية في حساب الخزينة وعلى الطرف الآخر تجل الحسابات الجارية دائنة، ويكون قيد اليومية العامة كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ لخزينة (لصندوق)	Xxx	
	Xxx	ح/ لحسابات الجارية الدائنة (لعميل)		Xxx

2. الإيداع بشيكات: تفرز الشيكات المودعة إلى ما يلي[2]:

-شيكات مسحوبة على عملاء من نفس البنك.

-شيكات مسحوبة على عملاء في فروع البنك.

-شيكات مسحوبة على بنوك أخرى.

1.2. الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء من نفس البنك: في هذه الحالة يكون الساحب (المستفيد من الإيداع) والمسحوب عليه (محرر الشيك) عملاء لنفس البنك ونفس الفرع، بعد التحقق من التواقيع ومعلومات

1 سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص34

2-شيماء بن واضح، شروق شريقي، المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019، ص، ص 30،31،32

الشيك وقسيمة الإيداع المقدمة من طرف العميل المسحوب عليه وادخارها إلى الحسابات الجارية للساحبين بواسطة جهاز الكومبيوتر ترسل إلى قسم المحاسبة بعد ختمها في إطار الدورة المستندية للنظام المصرفي.

	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الحسابات الجارية الدائنة (العميل المسحوب عليه)	Xxx	
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية الدائنة (العميل الساحب)		Xxx

2.2. الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء في فروع البنك: في هذه الحالة يكون الساحب عميلا للبنك والمسحوب عليه عميلا لفرع آخر من فروع البنك، ومن خلال الكشوف المعدة والخاصة بالفرع يتم الإثبات في قسم الحسابات الجارية في دفتر اليومية و التي ترحل إلى دفتر الأستاذ مساعد قسم الحسابات الجارية، يقوم قسم الحسابات بإعداد ملخص بعمليات الإيداع و المقاصة و يرسل منه نسخة لقسم المحاسبة العامة، ويتم ذلك وفق القيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الحسابات الجارية الدائنة (العميل)	Xxx	
	Xxx	ح/ الفروع (فرع ...)		Xxx

3.2. الإيداع بشيكات مسحوبة على بنوك أخرى: في هذه الحالة يكون الساحب عميلا للبنك و المسحوب عليه عميلا لبنك آخر، وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة في مؤسسة النقد لإثبات هذه الشيكات، أي أن البنك لا يضيف قيمة الشيكات المقدمة إليه إلا بعد ظهور نتيجة المقاصة ومن ثم يتم إجراء القيود التالية:

– يتم تسجيل قيد نظامي يثبت استلام البنك للشيكات.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/شيكات التحصيل	Xxx	
	Xxx	ح/ أصحاب شيكات التحصيل		Xxx

–ثم عند ظهور نتيجة المقاصة تثبت مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة فقط.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ غرفة المقاصة	Xxx	
	Xxx	ح/ شيكات للتحصيل		Xxx

-تضاف قيمة الشيكات المقبولة للحسابات الجارية.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ أصحاب شيكات التحصيل	Xxx	
	Xxx	ح/ عمولة التحصيل (أن وجدت)		Xxx
		ح الحسابات الجارية الدائنة (العميل)		

-تسجل وتثبت عملية الرفض بقيمة الشيكات المرفوضة إن وجدت.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب شيكات التحصيل	Xxx	
	Xxx	ح/ شيكات التحصيل		Xxx

-يتم الإيداع في حساب الودائع على اختلاف أنواعها نقدا أو بموجب شيكات مسحوبة على بنوك أخرى أو بموجب طلبات تحويل، وفي جميع الخالات يجعل حساب الوديعة حسب نوعها دائنا أما الجانب المدين فهو الحزينة أو الحسابات الجارية أو شيكات برسم التحصيل ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة (أو الحسابات الجارية أو شيكات برسم التحصيل)	Xxx	
	Xxx	ح/ الودائع لأجل		Xxx

ثانيا: التسجيل المحاسبي عند السحب أو التحويل:

1. التسجيل المحاسبي عند السحب: عند قيام عميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك بنكي أو بإذن دفع أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي يكون القيد كالتالي[1]:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الحسابات الجارية المدينة (العميل)	Xxx	
	Xxx	ح/ الخزينة (الصندوق)		Xxx

-يتم السحب من حساب الودائع على اختلاف أنواعها بجعل حسابات الوديعة مدينا وحسابات الخزينة دائنا.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ ودائع لأجل	Xxx	
	Xxx	ح/ الحزينة (الصندوق)		Xxx

2.التسجيل المحاسبي عند التحويل[2]:قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل، وهنا يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات: تحويلات واردة إلى عملاء البنك، أو تحويلات صادرة من عملاء البنك.

1.2. تحويلات واردة من عملاء البنك: وقد تكون من عملاء في نفس البنك (نفس الفرع)، عملاء من فروع البنك أو عملاء من بنوك أخرى. ويكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الحسابات الجارية الدائنة (نفس البنك)	Xxx	
Xxx		ح /الفروع (الفرع ...)	Xxx	
Xxx		ح / البنوك الأخرى	Xxx	
		الحسابات الجارية الدائنة (محوله)		Xxx

1-سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص37

2www. Elmhaseb.com, consulte le ;25/05/2021

2.2. **تحويلات صادرة من عملاء البنك:** قد تكون لصالح كل من عملاء لنفس البنك (نفس الفرع) ، عملاء من فروع البنك أو عملاء بنوك أخرى .و يكون القيد كما يلي :

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الحسابات الجارية الدائنة(محول)	Xxx	
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية الدائنة (محول لهم في		Xxx
	Xxx	نفس البنك)		Xxx
	Xxx	ح/ الفروع (الفرع ...)		Xxx
		ح/ البنوك الأخرى		

ثالثا: إثبات الفوائد المدينة والعمولات:

1. إثبات الفوائد المدينة: لا تدفع البنوك فوائد على الودائع تحت الطلب للمودعين كونهم يقومون بالسحب عند الحاجة وفي أي وقت مما يجعلها غير قابلة للاستغلال في عملية استثمارها في شكل قروض يمنحها البنك للغير، إلا أنها تدفع الفوائد على أرصدة حسابات الودائع لأجل كودائع التوفير، وتعتبر هذه الفوائد من وجهة نظر البنك مصروفا و تسجل عند احتسابها في نهاية كل فترة في الجانب المدين بالقيد التالي[1]:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الفوائد المدينة	Xxx	
	Xxx	ح/ الحسابات الجارية الدائنة		Xxx

2.**إثبات العمولات:** يقوم البنك بتحميل العمولات في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب و تعتبر هذه المصروفات من وجهة نظر البنك إيراد و من ثم تكون دائنة و لهذا يفضل تسميتها عمولات تثبت بالقيد التالي[2]:

1 شيماء بن واضح، شروق شريقي، مرجع سبق ذكره، ص33

2 شيماء بن واضح، شروق شريقي، مرجع سبق ذكره، ص34

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ العمولات		Xxx

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية:

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وذلك لأنها الممول الرئيسي لأصحاب العجز، فالبنوك لا تسعى للحصول على النقود من أجل تخزينها وتجميدها فقط، وإنما تستعملها لتمويل المشاريع والمؤسسات أو سد الحاجيات التمويلية للعملاء الذين هم بحاجة لها. وبالتالي من المهام الضرورية للبنك هو تجميع النقود من أجل توظيفها أي منح القروض، وتعتبر هذه النقطة كأهم نشاط رئيسي للبنك والغاية من وجوده.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية:

أولا: تعريف القروض البنكية: القرض هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل[1].

كما يعرف القرض غلى أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها الطرفين[2].

وعرف أيضا بأنه عقد رسمي يخضع تشغيله للقانون بصرامة، يمنح الدائن المالي ائتمانا بمبلغ محدد، ويثق في الاستحقاق ومعدل الفائدة بالإضافة إلى شروط التسديد.

ونجد أُيضا أنه عقد بين المصرف وأحد عملائه يسلم بمقتضاه الأول إلى الثاني نقودا علو أن يلتزم العميل بردها في الوقت المحدد مع الفائدة المتفق عليها.

1 عبد المعطي رضا، محفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص31.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص66

وحسب المادة 68 الفقرة 1 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض، في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بأن القروض البنكية هي مصدر للأموال تمنح من طرف الدائن والمتمثل في البنك، إلى المدين والمتمثل في أصحاب العجز سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وتتم هذه العملية بموجب عقد يتضمن كل ضمانات منح القرض، معدل الفائدة، مدة القرض وطريقة التسديد.

ثانيا: أهمية القروض البنكية:

تولي البنوك التجارية عناية خاصة للقروض، بحيث تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته فهي تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، وذلك لما لها من فعالية وأهمية كبيرة تؤثر على نشاط هذه الأخيرة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

-تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد والوفاء.

-يمثل إيراد للبنك إثر تحويل السيولة للعملاء مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق محدد.

-المحافظة على قيمة رأسمال المقرض بالنسبة للبنك.

-القضاء على القوى التضخمية ووضع مدى فعالية القروض في محاربة التضخم تتوقف في قدرتها على امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية التي كانت مختصة للاستهلاك[3].

-المساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج الذي يؤدي إلى الزيادة في إنتاجية رأس المال.

-مقدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود.

1 الأمر03-11، مرجع سبق ذكره، المادة 68، ص11

2 أحمد محمود عمارة، البنوك التجارية من الناحية العملية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص6.

3 فاطمة طالبي، مرجع سبق ذكره، ص13 أمينة جعلاب،

ثالثا: خصائص القروض البنكية:

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض كونه يقوم أساسا على الاختيار لا على الإلزام، بخلاف الضريبة التي تعتبر كمساهمة إجبارية في عمليات الاستثمار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القرض يؤثر فقط على درجة سيولة الوحدات الاقتصادية ولا أثر له على صافي مجموع الأصول، كما يختلف القرض على الاعتماد كونه عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معينا وذلك وفقا للعناصر الرئيسية التالية[1]:

1.قيمة القرض: وتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض.

2.مدة القرض: وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.

3.معدل الفائدة: وتختلف باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه، و من أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:

أ. قيمة القرض.

ب. مدة القرض.

ج. مرونة الطلب.

هـ. المنافسة.

و. درجة المخاطر.

ز. تكاليف القرض.

تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض

4.الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية وكل منها تنقسم إلى أنواع

5.طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية تسديد القرض من أهمها:

1-إيمان فريد، محمد نبيل عمراوي، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية، جامعة عين تيموشنت، 2016/2015، ص14

برنامج بأسعار فائدة ثابتة، فالمقترض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكن أم ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.

تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزء هاما يتم دفعه باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها والجزء الآخر يتم دفعه باستعمال سعر فائدة متغير.

برنامج تسدد فيه القروض تدريجيا، هذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

6.طريقة صرف القرض واستهلاكه: ويحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف تتم احتساب الفائدة المستحقة، وهل تكون على المبلغ كله أو المبلغ المسحوب فقط

7.الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أو لتمويل نشاط استغلالي أو زراعي ...الخ.

8.فترة التأجيل: وتتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

المطلب الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية:

أولا: مصادر القروض البنكية: وتتمثل فيما يلي[1]:

1.الودائع: تعتبر الودائع من مصادر البنوك وهي تمول النشاطات الجارية للبنوك.

2.الورقة البنكية: انتقلت الورقة البنكية من الورق المتحول إلى ورق النقد غير المتحول الذي هو نوع من النقود، أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية، وأصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

1 إيمان فريد، محمد نبيل مراوي، مرجع سبق ذكره، ص16

3.الحساب البنكي: إن العلاقة بين الزبون والبنك تكون مدونة في وثيقة كشف للعمليات و لها قسمان، أحدهما لدفعات و أخرى لحسابات و هذا ما يسمى بالحساب، بعد كل عملية تقارب بين مجموع الجانب الدائن و الجانب المدين، والفرق بينهما بالرصيد يمكن أن يكون دائنا أو مدينا.

4.السوق النقدية والمالية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض، تتم هذه المفاوضات بتقديم العميل طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعار بالقبول أو عدم قبول طلبه، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط.

ثانيا: أنواع القروض البنكية: إن تعدد العمليات المصرفية تعقدها أدى إلى ظهور العديد من القروض، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع مهمة:

قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار وقروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

أولا: قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تسمح بمواجهة ظرف مؤقت. تتراوح مدة هذا النوع من القروض بضعة أيام إلى بضعة أشهر ولا تتجاوز السنة الواحدة، بحيث تساعدها في تمويل إنتاجها على المدى القصي. وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة ويمكننا تصنيفها إلى ما يلي:

1.القروض العامة:

وهي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة وليست موجهة إلى تمويل أصل معين، وتسمى أيضا بقروض الخزينة (قروض الصندوق)، وتلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذا القرض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، وتتضمن أربعة أنواع:

1.1.تسهيلات الصندوق: تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك في سد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والإيرادات العميل، أن مدة هذا القرض قصيرة (بضعة أيام) وقابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر)،يهدف هذا القرض إلى تغذية صندوق العميل وتلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع الفائدة، يستعمل هذا النوع من القروض في خالة دفع أجور العمال.

2.1.السحب على المكشوف: يعرف السحب على المكشوف على انه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول قد تصل إلى شهور، أن السحب على المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك وهذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري للعميل (الرصيد الدائن).

يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها المعروفة بمدة المكشوف (التي يتحول فيها الحساب من دائن إلى مدين)،وقد تصل إلى سنة واحدة وذلك راجع إلى أن العجز في الخزينة قد لا يكون بسيطا أي أن المصاريف تفوق بكثير عائدات المؤسسة.

تلجأ المؤسسة إلى السحب على المكشوف في حالة شرائها لكميات كبيرة من المواد الأولية أو حين تقوم بتسديد حصص الموردين...الخ

3.1.القروض الموسمية: يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثل الزراعة، السياحة والمبيعات الموسمية لبعض البضائع. تقوم المؤسسة في هذه الحالة وفي الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة ولكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف (مواد أولية، تخزين، نقل) تلجأ للبنك ليغطي كل مصاريفها على أن تسدد المبلغ بالمداخيل الأولى للعملية.

4.1.القروض المتتالية: يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو بمشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة بالنجاح ولكن تتطلب وقتا طويل لاسترجاع الموارد من ويتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية.

2.القروض الخاصة:

وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة وتأخذ الأشكال التالية:

1.2.تسبيقات على السلع أو البضائع: وهي عبارة عن قروض تمنح للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على تلك السلع والبضائع كضمان للبنك وينبغي على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة وجميع الخصائص المرتبطة وعدم تعرضها للتلف بسرعة.

2.2. تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن إخفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة أو المقاولين أو الموردين من جهة أخرى، وتنظم هذه الصفقات العمومية في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية فتظهر السلطات العمومية للجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل انجاز مشاريعها وأشغالها المتنوعة.

3-الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها ويستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.

4-قروض الالتزام:

هي قروض يتعهد البنك بدفع مستحقات عملية إذا تعذر عليه الأمر وإمضاء البنك يكون بمثابة ضمان لتمكين الزبون من الحصول على القروض من شخص آخر، ويكون البنك ملزما بقراءة طلب القرض مثل باقي الأنواع الأخرى ويتقاضى عمولة مقابل تعرضه للأخطار ويمكن تصنيف هذا النوع إلى ما يلي:

1.4. الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون ويعتمد البنك هنا بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية الخاصة بالمدين (زبون البنك) لصالح دائنه (المرود) ويكون على شكل توقيع منظمة على الورقة التجارية نفسها.

2.4. الكفالة: يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين) لعينه (الدائن) لأن يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو على عائق زبونه في خالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه وتأخذ الأشكال التالية: الكفالات الجمركية، الكفالات الجبائية، والكفالات الخاصة بالأسواق العمومية.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عملية الاستثمار جوهريا عن عملية الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها ومدتها ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب عمليات وأشكال أخرى لتمويل تتلاءم هذه الميزات العامة، وفي حقيقة الأمر إن نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته إما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية وعليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق مالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.

وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا وعلبه تتطلب هذه العملية القيان بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من التقليص من احتمالات عدم التأكد وبالتالي التقليص من المخاطر الناتجة عن الاستثمار وتأثيرها على المؤسسة ووضع البنك الممول للاستثمار.

1.عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات: يتم التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية وهما قروض استثمار متوسطة الأجل وقروض استثمار طويلة الأجل.

1.1.قروض الاستثمار متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمار التي لا تتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، وتستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية الدائمة وضروريات الصندوق، ونظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلق باحتمالات عدم التسديد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض ويمكن أن نميز نوعين من قروض استثمار متوسط الجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة والقروض الغير القابلة للتعبئة.

ففيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

أما القروض الغير قابلة للتعبئة فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإن البنك مجبر على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

2.1.قروض الاستثمار طويلة الأجل: قد تحتاج المؤسسات إلى شراء معدات ضخمة يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها كما أن استرجاع إيراداتها قد يتطلب وقتا طويلا لذلك تلجأ إلى البنك للحصول على القرض كما أنها تتميز بكبر حجم القروض وطول مدتها.

والقروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمار تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيان إلى عشرين سنة لذلك تمنح في الغالب من طرف مؤسسات مالية متخصصة ونظرا لخطورة هذه القروض قد تلجأ البنوك إلى طلب:

-ضمانات حقيقية ذات قيم عالية.

-اشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد.

2. الائتمان الايجاري (القرض الايجاري): هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار ومع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الايجار.

ونهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة ثلاث خيارات:

-طلب تجديد عقد الايجار.

-شراء نهائي لهذا الأصل بالقيمة المتبقية.

-إرجاع الأصل للمؤسسة المؤجرة.

ثالثا: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

يعتبر تمويل المشروعات التجارية والصناعية من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، ويزداد الأمر أهمية إن تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية (صفقات التجارة الخارجية) والتي يمكن أن تصن عمليتها إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاط المراد تمويله.

1.طرق التمويل قصيرة الأجل: يسمح التمويل القصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين على سواء للحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن.

2. طرق تمويل متوسطة وطويلة الأجل: التمويل متوسط الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل للعمليات التي تفوق في العادة ثمانية عشر شهرا ولا تتعدى سبعة سنوات، أما التمويل الطويل الأجل هو ذلك التمويل للعمليات التي تمتد من سبعة سنوات إلى عشرين سنة وهي من التقنيات التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية، وعلى العموم يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال في:

-قرض المشتري.

-قرض المورد.

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للقروض البنكية:

أولا: التسجيل المحاسبي للقروض البنكية الممنوحة بدون ضمانات1:

يتم منح القروض للعميل دون تقديم ضمانات وذلك بعد احتساب الفوائد والعمولات و أية مصاريف أخرى إن وجدت، ويكون قيد المنح كالتالي:

1-سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سابق، ص43

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/السلف والقروض (أصل من أصول البنك)	Xxx	
	Xxx	ح/الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)		Xxx
	Xxx	ح/العمولة (مبلغ القرض× معدل العمولة)		Xxx
	Xxx	ح/الفائدة (مبلغ القرض× معدل الفائدة *الشهور/12 أو الأيام/365)		Xxx
	Xxx	ح/المصاريف		Xxx

-أما عند التسديد فيكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/السلف والقروض دون ضمانات		Xxx

ثانيا: التسجيل المحاسبي للقروض الممنوحة بضمانات: وبمقتضاها يلتزم العميل بتقديم أحد الأصول التي يمتلكها إلى البنك، و ذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض. يقصد بالضمانات القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرته على التسديد فالبنك يأخذ هذه القيم.

1.القروض الممنوحة بضمانات شخصية1: تمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي بل يعتمد البنك عن مكانه المركز المالي للمقترض وفيه يتدخل شخص آخر بخلاف المقترض يتعهد السداد في حالة عجزه ويشترط البنك في هذه الحالة على تمتع الشخص الضامن بالقدرة على الوفاء.

-عند منح القرض يكون القيد كالتالي:

1-سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سابق، ص44.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/القروض بضمانات شخصية	Xxx	
	Xxx	ح/العمولة		Xxx
	Xxx	ح/الفائدة		Xxx
	Xxx	ح/المصاريف		Xxx
	Xxx	ح/الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة)		Xxx

عند حلول ميعاد الاستحقاق قد يسدد العميل القرض أو قد لا يسدده

-في حالة تسديد القرض يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/السلف والقروض بضمانات شخصية		Xxx

-في حالة عدم تسديد العميل لقيمة القرض يتم مطالبة الأشخاص الضامنين (الكفلاء)

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الأشخاص الضامنين	Xxx	
	Xxx	ح/السلف والقروض بضمانات شخصية		Xxx

-وعندما يتم تحصيل قيمة القرض من الأشخاص الضامنين يرصد حساباتهم كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/الأشخاص الضامنين		Xxx

2.القروض الممنوحة بضمان كمبيالات أوراق تجارية/أوراق مالية:

-قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظامي بالقيمة الاسمية للضمانات كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أوراق تجارية أو أوراق مالية برسم التأمين	Xxx	
	Xxx	ح/الأشخاص الضامنين		Xxx

-عند منح القرض للعميل والذي غالبا ما تكون قيمته أقل من قيمة الضمانات يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية	Xxx	
	Xxx	ح/العمولة		Xxx
	Xxx	ح/الفائدة		Xxx
	Xxx	ح/المصاريف		Xxx
	Xxx	ح/الخزينة		Xxx

وعند حلول ميعاد الاستحقاق قد يسدد العميل قيمة القرض وقد لا يسدد.

-في حالة السداد يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة الحسابات الجارية الدائنة	Xxx	
	Xxx	ح/السلف والقروض بضمان أوراق مالية		Xxx

-ويتم إلغاء القيد النظامي للضمانات وإعادة الضمان بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب أوراق المالية/تجارية برسم التأمين	Xxx	
	Xxx	ح/أوراق مالية/تجارية برسم التأمين		Xxx

-أما إذا لم يسدد القرض: يتم بيع الأوراق التجارية أو تحصيل الأوراق التجارية و يتم تسديد القرض من المبالغ المجمعة بعد اقتطاع أية مصاريف إضافية تكبدها البنك و يكون تقييدها المحاسبي كما يلي

-عند بيع/تحصيل الأوراق المالية أو التجارية:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة	Xxx	
	Xxx	ح/أوراق مالية مباعة أو أوراق مالية محصلة		Xxx

-وعند تسديد القرض:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أوراق مالية مباعة/أوراق مالية محصلة	Xxx	
	Xxx	ح/مصاريف تحصيل أو مصاريف بيع		Xxx
	Xxx	ح/السلف والقروض بضمان الأوراق		Xxx
	Xxx	ح/الحسابات الجارية الدائنة		Xxx

بعد التسديد يتم إلغاء القيد النظامي للضمانات كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب أوراق مالية/تجارية برسم التأمين	Xxx	
	Xxx	ح/أوراق مالية/تجارية برسم التأمين		Xxx

-أما إذا كان المبلغ لا يكفي لتسديد القرض فهذا يعني أن القرض سوف يسدد جزئيا ويبقى رصيده مدينا بقيمة الجزء غير مسدد.

3.القروض الممنوحة بضمانات عينية[1]:في الكثير من الأحيان تقوم البنوك بمنح القروض بضمانات عينية مثل العقارات، السيارات أو غيرها، على أن تغطي هذه الضمانات قيمة القرض مع قيمة الفوائد المستحقة على ذلك القرض، وتتم المعالجة المحاسبية كالتالي:

1-سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سابق، ص46، ص47.

-يتم أولا تقديم الضمانات الخاصة بالقروض.

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ضمانات عينية	Xxx	
	Xxx	ح/أصحاب الضمانات العينية تأمين القرض		Xxx

-عند منح العميل القرض يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/السلف والقروض بضمانات عينية	Xxx	
	Xxx	ح/الخزينة أو الحسابات الجارية		Xxx
	Xxx	ح/الفائدة		Xxx
	Xxx	ح/العمولة		Xxx
	Xxx	ح/المصاريف		Xxx

وبتاريخ الاستحقاق قد يسدد القرض أو لا يسدد.

-في حالة تسديد القرض يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة أو الحسابات الجارية	Xxx	
	Xxx	ح/السلف والقروض بضمانات عينية		Xxx

-بعد تسيد القرض يتم إلغاء القيد النظامي للضمانات:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب ضمانات عينية تأمين قرض	Xxx	
	Xxx	ح/ضمانات عينية تأمين قرض		Xxx

-إذا لم يتم تسديد القرض يتم بيع الضمانات ومن حصيلة البيع يسدد القرض، ويكون التسجيل المحاسبي

كالتالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة	Xxx	
	Xxx	ح/ضمانات عينية مباعة		Xxx

-يسدد القرض من حصيلة البيع بعد اقتطاع مصاريف البيع كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/ضمانات مباعة	Xxx	
	Xxx	ح/مصاريف بيع الضمانات وعمولات البيع		Xxx
	Xxx	ح/السلف والقروض بضمانات البيع		Xxx
	Xxx	ح/الحسابات الجارية		Xxx

-وبعد تسديد القرض يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي للضمانات كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/أصحاب ضمانات عينية تأمين قرض	Xxx	
	Xxx	ح/ضمانات عينية تأمين قرض		Xxx

-إذا لم يكن ثمن البيع كاف لتسديد القرض فسوف يبقى رصيد القرض مدينا بالنقص حيث يتم الرجوع بذلك على العملاء.

ثالثا: التسجيل المحاسبي للفوائد على القروض:

ونميز ما يلي:

1.خصم الفوائد من قيمة القرض مباشرة: عند خصم الفوائد من قيمة القرض مباشرة يكون التقييد المحاسبي كما يلي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/القروض	Xxx	
	Xxx	ح/الخزينة أو الحسابات الجارية		Xxx
	Xxx	ح/فوائد قروض محصلة مقدما		Xxx

-وفي نهاية السنة يتم تسوية الفوائد بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/فوائد قروض محصلة مقدما	Xxx	
	Xxx	ح/فوائد القروض الدائنة		Xxx

-ثم يتم إغلاق هذه الفوائد في ملخص الدخل بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/فوائد دائنة على القروض	Xxx	
	Xxx	ح/ملخص الدخل		Xxx

2.إثبات الفوائد على القروض في تاريخ استحقاقها: تحتسب الفائدة على القروض في نهاية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو في نهاية السنة بحسب نظام البنك وتسجل الفوائد بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/فوائد مستحقة على القروض	Xxx	
	Xxx	ح/فوائد القروض الدائنة		Xxx

-وعند تحصيل قيمة فوائد القروض يتم تسجيل القيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/الخزينة الحسابات الجارية	Xxx	
	Xxx	ح/فوائد مستحقة على القروض		Xxx

-في نهاية السنة يتم إغلاق حساب الفوائد الدائنة في حساب ملخص الدخل بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/فوائد قروض دائنة	Xxx	
	Xxx	ح/ملخص الدخل		Xxx

-عند إضافة قيمة الفوائد إلى قيمة القرض تسجل بالقيد التالي:

مدين	دائن	اسم الحساب	المبلغ	المبلغ
Xxx		ح/القروض	Xxx	
	Xxx	ح/فوائد مستحقة على القروض		Xxx

المبحث الثالث: الدراسات السابقة: بعد ما تم التطرق لمختلف الجوانب النظرية فيما يخص موضوع المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية في المبحثين السابقين فسوف نخص هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع مذكرتنا أو كانت لها علاقة به، ومحاولة استخلاص أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات.

المطلب الأول: المذكرات العلمية باللغة العربية:

1.دراسة شروق شريقي وشيماء بن واضح، بعنوان **المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية،** مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019[1].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعالجات المحاسبية لحسابات الزبائن (المودعين والمقترضين) في البنوك التجارية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والقيان بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري من خلال الاطلاع على القوائم المالية لفترة 2015-2019، ثم تم إجراء مقابلة في وكالة البنك الوطني ببرج بوعريريج (705)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية في البنك الوطني تتوافق مع النظام 09-04 و النظام المحاسبي المالي، كما تتم المعالجة المحاسبية للودائع و القروض في أقسام خاصة وفق قيود و تقنيات محاسبية جاء بها النظام 09-04 والنظام المحاسبي المالي.

ومن نتائجها نجد:

-بالرغم من انتهاج البنوك المحاسبة الخاصة إلا أن ذلك لم يغني عن تحليها بمبادئ وأساسيات المحاسبة العامة المتمثلة في النظام المحاسبي المالي.

-تتلف طبيعة حسابات الزبائن في البنوك عن طبيعتها في المحاسبة المالية للمؤسسات الاقتصادية.

-يتعامل البنك الوطني الجزائري مع عدة أنواع من الزبائن سواء دال البلاد أو خارجها يختلفون حسب الخدمة التي يقدمها لهم ومن أبرزهم المودعين والمقرضين.

2.دراسة سهيلة دريش وضاوية تاتي، بعنوان **المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي** SCF،ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة حمة لخض،الوادي،2018/2017[2].

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على العمليات المصرفية وكيفية معالجتها، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها البنوك التجارية، والأهمية الكبيرة لأقسام البنوك، وبغية الوصول الى هذا الهدف قدما الإشكالية التالية: كيف تتم المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية؟

حيث توصلا في الأخير على مجموعة من النتائج أهمها:

- أن علاقة قسم المحاسبة بمختلف أقسام البنك تمكن في إعادة المراقبة للعمليات وتسجيلها.

1-شيماء بن واضح، شروق شريقي، مرجع سبق ذكره، ص189

2-سهيلة دريش، ضاوية تاتي، مرجع سبق ذكره، ص284

-تتم المعالجة في المصارف بالاعتماد الكلي تقريبا على النظام المبرمج على جهاز الإعلام الآلي القائم بعمليات المحاسبة.

-يعتمد البنك الخارجي الجزائري على محاسبة مركزية لجميع الوكالات.

3. دراسة عبد المالك عايشي، **بعنوان دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك** "دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمنطقتي ورقلة وغرداية"، ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012[1].

تمحور موضوع الدراسة حول دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، بحيث قام الباحث بالإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، وهل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال وصف النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط المحاسبي البنكي والمنهج التحليلي من خلال دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية في منطقتي ورقلة وغرداية.

وقد توصل الباحث من خلال تحليله لهذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

-يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة.

-من إيجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية.

-يؤدي تطبيق المعايير المحاسبة الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي.

المطلب الثاني: مقالات علمية:

1.العربي عطية، عبد الله سايب، نوال بن عمارة، **واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد03، ديسمبر 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر النظام المحاسبي المالي على واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي، والمتمثلة خصوصا في كل من القياس والافصاح المحاسبي، حيث تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على تصميم استمارة استبيان ثم توزيعها على عينة من البنوك في الجزائر للتعرف على آرائهم حول الموضوع، كمل تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة النتائج أهمها[2]:

1-عبد المالك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12013/2012

2-العربي عطية، عبد الله سايب، نوال بن عمارة، واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد03، ديسمبر 2015

-البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد القياس والاعتراف المحاسبي وفق النظام المحاسبي المال.

-البنوك في الجزائر تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

-يواجه القطاع البنكي في الجزائر بعص الصعوبات والتحديات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2.عبد القادر قادري، **المعالجة المحاسبية لقروض اقتناء السيارات وفق لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، مجلة" الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد12، 2010

يهدف هذا البحث إلى دراسة المعالجة المحاسبية لقروض تمويل اقتناء سيارات سياحية في الجزائر من قبل البنوك التجارية الجزائرية، حيث يعتبر هذا النوع من القروض أحد المستجدات بالنسبة للبنوك المانحة للتمويل خاصة من الجانب المحاسبي، حيث يتطلب من البنك التعامل مع نوع جديد من العمليات المالية التي تختلف معالجتها المحاسبية عن باقي المعالجات المحاسبية للعمليات المالية الناتجة عن القروض العادية سواء من حيث التصنيف أو الاعتراف أو القياس المحاسبي، حيث تم استخدام اسلوب الوصف والتحليل من أجل عرض البيانات ومعالجتها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية[1]:

-المعالجة المحاسبية لقروض تمويل السيارات يخضع لمعالجة محاسبية جديدة ومختلفة والتي قد يصاحبها بعض التحريفات.

-ضرورة اعتماد تكوين إطارات بالبنوك في مجال معايير المحاسبة الدولية لاكتساب الطرق والأساليب المحاسبية لمعالجة القروض الممنوحة لاقتناء السيارات.

3.بوسماحة محمد، **المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"**، المجلد06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، 2017.

تعتبر المحاسبة البنكية أحد أهم فروع المحاسبة في اطارها العام، ونظرا لما يشكله القطاع البنكي من أهمية في الاقتصاد ولارتباطه مع كل القطاعات، فان هذا الفرع من المحاسبة يحظى بأهمية كبيرة خصوصا في ظل التزايد الهائل لنشاط البنوك وتنوعه، ضمن هذا الإطار تهدف ه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المحاسبة البنكية في الجزائر[2].

1-عبد القادر قادري، المعالجة المحاسبية لقروض اقتناء السيارات وفق معايير المحاسبية الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد12، 12010

2-محمد بوسماحة، المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، 2017

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية:

1.Ishak hacini, KhadraDahou , the evolution of the algerianbanking system, management dynamics in the knewledge ;vol.- ,no.1.2008

هدفت هذه الدراسة إلى إسقاط الضوء على النظام المصرفي الجزائري من خلال التحقيق في مراحل تطورها ابتداء من الاستقلال (1962)،حيث ورثت الجزائر النظام المصرفي الاستعمار، لدراسة التطور ركزت الدراسة على المراحل الحاسمة في تطور النظام المصرفي الجزائري (مرحلة الاستعمار، مرحلة السيادة، مرحلة التأميم والتنشئة الاجتماعية، مرحلة التقييد ومرحلة التحرير) بالإضافة إلى ذلك حللت الدراسة عدة مؤشرات للقطاعات المصرفية بالجزائر مثل(سعر الفائدة، ملكية البنوك، نشاط البنوك وربحية البنوك)، علاوة على ذلك أجرت مقارنة بين القطاع المصرفي الجزائري والقطاعات المصرفية في دولتين من شمال إفريقيا المغرب و تونس، وكشفت الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري شهد تغيرات عديدة، لذلك أنشأت السلطات الجزائرية نظاما مصرفيا جزائريا (البنوك المملوكة للدولة) ليحل محل النظام المصرفي الاستعماري، بعد ذلك تم تبني العديد من الإصلاحات من قبل الحكومة الجزائرية على أساس المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وفي أوائل التسعينات وخاصة مع قانون النقد والقرض (1990) سعت السلطات الجزائرية إلى تحرير أنشطة البنوك للتحسين من أدائها، ونتيجة لذلك تغير النظام المصرفي الجزائري بشكل جذري، حيث في عام 2016 كان يتكون من عشرين بنكا تجاريا وثماني شركات مالية ومجموعة من مكاتب الارتباط للبنوك الأجنبية، من ناحية أحرى لا يزال النظام المصرفي في الجزائر بحاجة إلى المزيد من التطور للوصول إلى مستوى البنوك في المنطقة (تونس والمغرب) خاصة في تركز السوق و إدارة المخاطر[1].

2.ShamimHssain and Abdul alim Baser ,Copliance of IAS-30 a case study on the specializedbanks of bangladesh, 2011

الدراسة هي مقال بعنوان " مدى خضوع المحاسبة البنكية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصاريف و المؤسسات المالية" بحيث حاول الباحثان من خلال التدقيق في المعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالبنوك و معرفة مدى تطبيق البنوك في بنغلادش للمعايير المحاسبية الدولية و كذلك درجة الانحراف عن تطبيق المعيار، بحيث قام الباحثان بدراسة التقارير المالية لعينة من البنوك في بنغلادش، عنها في المؤسسات الأخرى و أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 يناسب تلك العمليات بالرغم من

-1-IshaqHacini ,KhadraDahou , the evolution of the algerianbanking system, management dynamics in the knewledge ;vol.- ,no.1.2008

إبطال هذا المعيار و استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 07 (الأدوات المالية- الإفصاحات) من هنا فإن تطبيق المعيار المحاسبي المالي في بنغلادش لا يزال مهما[1].

3.L'etude de M.Benamgharmourad ,La réglementation prudentielle des banques et des etablissements financiers en algerie et son dégrée d'aquation au standar de bale 1 et bale 2,20122

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستير بجامعة مولود معمري، تيزي وزو، بعنوان" القواعد التنظيمية التحويطة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودرجته من معايير بازل1 وبازل2 ".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى درجة اسهام السلطات النقدية الجزائرية للعمل على تكييف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وفق اتفاقيات بازل1 وبازل2، وفي الأخير توصل الباحث الى أن السلطات النقدية هي المسؤولة عن تنفيذ القواعد التنظيمية لضمان حسن سير العمل في القطاع المصرفي والمالي في الجزائر.

1-**ShamimHssain and Abdul alim Baser ,Copliance of IAS-30 a case study on the specializedbanks of bangladesh, 2011**

2-**L'etude de M.Benamgharmourad ,La réglementation prudentielle des banques et des etablissements financiers en algerie et son dégrée d'aquation au standar de bale 1 et bale 2, 2012**

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق التطرق اليه حول البنوك التجارية والودائع والقروض البنكية، نستخلص أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، ويمكن القول أن البنوك تعتبر مؤسسات تقوم بمنح القروض من خلال قبول الودائع.

والحديث عن القروض يتطلب ولا شك مجالا واسعا من البحث، فبعد تسليطنا الضوء على مفهوم الودائع والقروض وضبطه وتعرضنا إلى مختلف الأساليب المعتمدة من طرف البنوك في منح القروض وخصائصها نستنتج أن هذه الأخيرة تلجأ لإيجاد وسيلة جوهرية في اتخاذ قرار منح القروض بكل أنواعها، اعتمادا على المعادلة (الودائع، الأوراق البنكية، الحساب البنكي، السوق النقدية والمالية)، والتي تمثل مصادر تمويلية للبنك وموردا نقديا أساسيا لبلوغ الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لآلية المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية للقروض والودائع البنكية والتطرق لمختلف التفاصيل الخاصة بها، من مفهومها إلى كيفية معالجتها محاسبيا، أصبح من المهم أن نسقط هذه المعارف النظرية على الواقع العملي، حيث قمنا باختيار بنك التنمية المحلية وكالة – برج بوعريريج – لاستكمال دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع.

ومن هذا المنطلق ومن اجل صقل هذه المفاهيم وإبراز آلية المعالجة المحاسبية للقروض والودائع البنكية ببنك التنمية المحلية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين.

المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك التنمية المحلية وكالة –برج بوعريريج– رقم (329).

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي للقروض والودائع البنكية.

المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك التنمية المحلية وكالة –برج بوعريريج– رقم (329):

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف بنك التنمية المحلية (BDL)والذي يعتبر من أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي، بحيث سنقوم بتعريف الوكالة الرئيسية ووكالة برج بوعريريج والتفصيل في هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتقديم بنك التنمية المحلية:

تأسس بنك التنمية المحلية حديثا بالمرسوم رقم 85–85 المؤرخ في 30 أفريل1985، وهو البنك الوحيد الذي يقع مقره الرئيسي بسطاوالي، وهو البنك العمومي الوحيد الذي توجد مديريته خارج العاصمة، يقدر رأس ماله ب 388000000 دج، حيث نجد أن هذا البنك كان منبثقا عن القرض الشعبي الجزائري CPA، وذلك بطلب من الحكومة قصد تمويل عمليات البني التحتية كالمقاولات وتمويل المناطق النائية بالجزائر، ذلك أن البنوك الأخرى كانت لها أهداف محددة لتنمية قطاعات اقتصادية معينة.

وتتفرع من المديرية العامة إلى حوالي 149 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني:

–55 وكالة وسط البلاد تابعة ل 5 مديريات جهوية.

–45 وكالة شرق البلاد تابعة ل 4 مديريات جهوية.

–15 وكالة بالجنوب تابعة لمديريتين فرعيتين.

–40 وكالة بالغرب تابعة ل 4 مديريات جهوية.

وتخضع هذه المديريات الجهوية بدورها إلى المديرية العامة، إضافة إلى 4 وكالات خاصة بالرهنيات، حيث يعبر هذا الانتشار عن التطور الملحوظ الذي شهده بنك التنمية المحلية مع مرور الوقت، ففي البداية انطلق نشاط هذا البنك وبشكل فعال مع 40 وكالة فقط، وقد واجه مشاكل مالية وأخرى مادية كنقص أدوات الإعلام الآلي ونقص تأطير وكفاءة الموظفين.

أنشأت الوكالة رقم 329 لبنك التنمية المحلية عام 1985 ويقع مقرها بولاية برج بوعريريج، وهي عبارة عن مديرية جهوية تشكل أول وكالة لبنك التنمية (BDL)، تقدم خدماتها لجميع الزبائن سواء كانوا تجار، أصحاب مهن حرة أو موظفين.

المطلب الثاني: مصالح ووظائف بنك التنمية المحلية:

أولا: مصالح بنك التنمية المحلية:

ونجد أربعة مصالح رئيسية:

1.مصلحة الصندوق: تقوم مصلحة الصندوق بتلقي الودائع وتنفيذ التحويلات لمختلف حسابات الزبائن أو تنفيذ الدفع لصالحهم، وتقوم هذه المصلحة بتسيير حسابات الدفع والسحب لمختلف العمليات البنكية وكذلك فتح حسابات بنكية لشخص طبيعي كان أو معنوي، واستقبال ادخارات الأفراد في شكل ودائع.

2.مصلحة التجارة الخارجية: في هذه المصلحة يقوم البنك بنصح وتوعية العملاء والزبائن وتوجيههم في القيام بمختلف عملياتهم حسب حاجة عملائها، كما تقوم بتنفيذ العمليات الخاصة بين الأعوان الاقتصاديين في مختلف البلدان.

3.مصلحة المحفظة: هذه المصلحة تتعامل بالأوراق الرسمية دون النقود، وتشمل عدة عمليات منها التحصيل، التحويل، تسليم الشيكات وخصمها، تخليص الشيكات المشطوبة ودفع الشيك البنكي.

4.مصلحة القرض: تعد هذه المصلحة مهمة لكونها تقوم بدراسة ملفات القرض والتي تتميز بثلاثة وظائف:

-الاتفاق أو التعاقد على القروض.

-الشخص البديل القادر على الدفع أي الكفيل.

-الانضمام لصندوق الضمان الاجتماعي.

ثانيا: وظائف بنك التنمية المحلية:

بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به بنك التنمية المحلية (جمع الودائع ومنح القروض)، فإن لبنك التنمية المحلية مهام أخرى متعلقة أساسا بتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال المساهمة في تمويل:

-المخططات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية.

-المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (البلدية، الولاية).

-العمليات التجارية الداخلية.

-العمليات التي لها صلة بالقروض على القرض الرهن (الرهن الحيازة).

-الأشخاص الطبيعيون والمعنويون حسب الشروط والأشكال المعمول بها.

-تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.

-جميع العمليات البنكية: القرض والصرف، ومختلف العمليات التي لها علاقة بتسيير الموجودات المالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية:

الشكل (2): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج رقم(329)

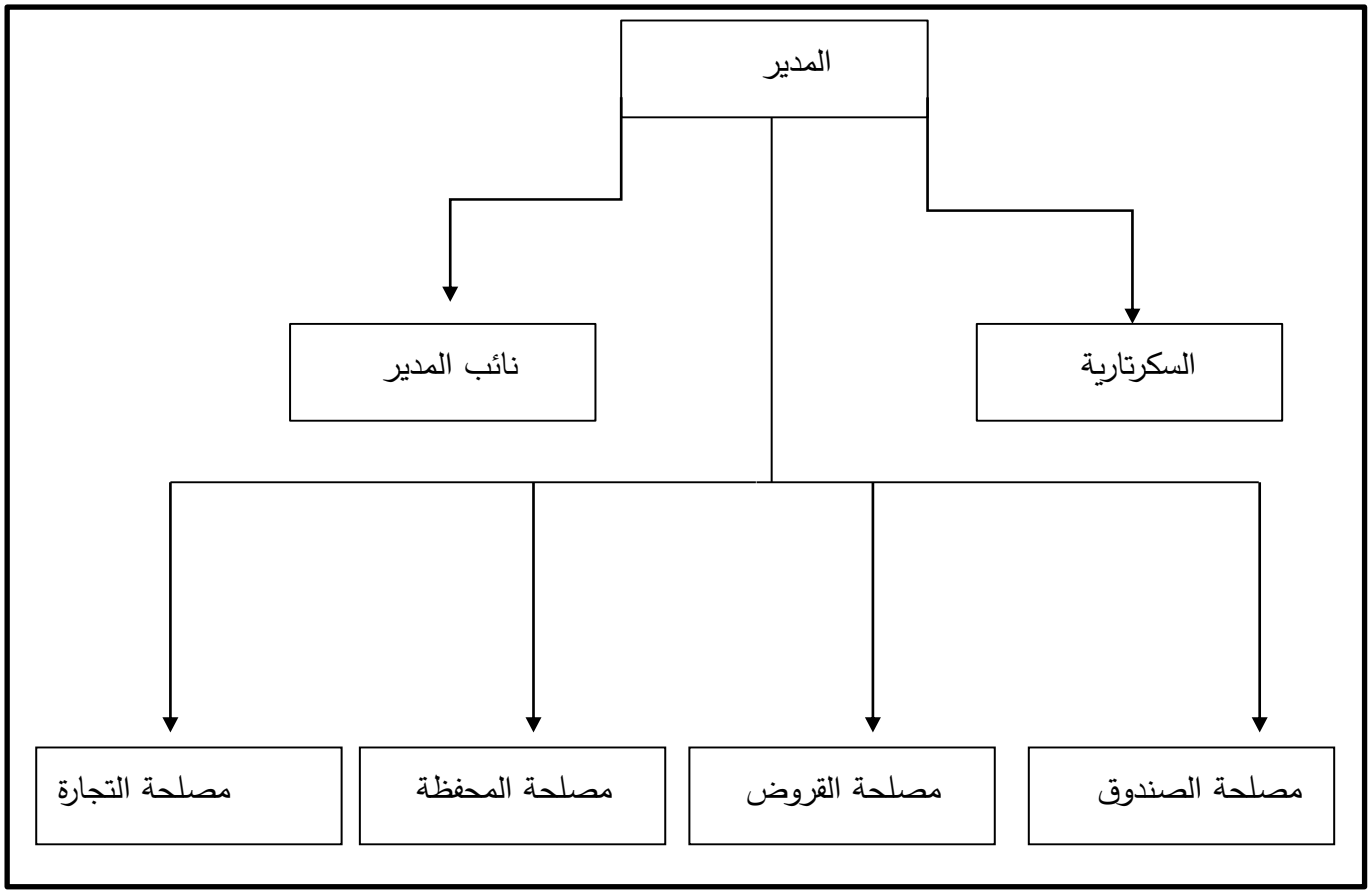

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي للودائع والقروض البنكية ببنك التنمية المحلية وكالة -برج بوعريريج- رقم (329):

تعتبر عمليتي قبول الودائع ومنح القروض من المهام الرئيسية لبنك التنمية المحلية وكالة -برج بوعريريج- رقم (329)، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على تشكيلة مختلف الودائع والقروض التي يتعامل معها (BDL) كيفية معالجتها محاسبيا.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للودائع البنكية على مستوى وكالة -برج بوعريريج- رقم (329

في هذا المطلب سنتناول المعالجة المحاسبية لبعض أنواع الودائع البنكية التي يتعامل ببنك التنمية الملية (BDL)، وقبل ذلك سنتطرق إلى أهم الحسابات الخاصة بالودائع في (BDL).

جدول(1): أرقام الحسابات الخاصة بالودائع على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج

اسم الحساب	رقم الحساب
-الحساب الجاري للعميل	400
-حساب الأجراء	410
-الصندوق	10090
-الفوائد	6...
-الودائع لأجل	223
-ودائع التوفير	223

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من البنك

أولا: ملف الوثائق المطلوبة في عملية الإيداع

-طلب خطي.

-عقد ازدياد.

-نسخة من بطاقة التعريف.

-صورة شمسية.

-المبلغ المودع.

ثانيا: نسب الادخار:

حساب الادخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية هو حساب يسمح بادخار الأموال بكل أمان، ولاستحقاق قيمة مضافة من خلال نسبة فائدة متصاعدة محفزة ومصنفة حسب أهمية الادخار.

1.وظائفه:

حساب الادخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية يسمح ب:

-إجراء عمليات الدفع وسحب الأموال في الوقت المناسب وعلى مستوى جميع وكالات بنك التنمية المحلية.

-تحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر إرسالا واستقبالا.

-استفادة آنية من الأموال.

-متابعة عن بعد العمليات الجارية في الحساب عبر خدمة C-BDL.

2.أهميته:

كل شخص طبيعي بما فيهم القص، الكبا، المقيم والغير مقيم يمكنهم فتح حساب الادخار بنسبة تصاعدية ببنك التنمية المحلية.

3.أنواعه:

1.3.دفترالتوفير(الملحق3): حيث يسمح الادخار بنسب تصاعدية على الحصول على عائدات تدريجية استنادا إلى مبلغ الادخار وفقا للأسقف التالية:

جدول(2): النسب التصاعدية لجدول التوفير على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج

المبلغ	نسبة المكافئة السنوية
-من 1 إلى 500000000 دج	2,50%
-من 50000000 إلى 1000000000 دج	3,00%
-من 1000000000 إلى 5000000000 دج	3,50%
أكثر من 5000000000 دج	3,80%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من طرف البنك

2.3.دفترعقاري: وتكون نسبة الفائدة 2,50%

3.3.دفترعقاري بديل: وهذا النوع لا يتعامل بالفائدة، فالمبلغ المدخر يبقى على حاله لا يزيد ولا ينقض.

التقييد المحاسبي للودائع:

1. الحالة الأولى: وديعة تحت الطلب:

_قام العميل X وهو شخص طبيعي بتاريخ 2021/03/15 بإيداع مبلغ في حسابه الجاري بقيمة 500000 دج، حيث تمت معالجة العملية بالقيد التالي:

مدين	دائن	2021/03/15	مدين	دائن
10090		ح/الصندوق	5000000	
	40001	ح/الحساب الجاري للعميل X		5000000

2.الحالة الثانية: تحويل داخلي من حساب إلى حساب:

_بتاريخ 2021/04/25 قام العميل Y بإيداع شيك في حسابه الجاري مسحوب من العميل Z من نفس الوكالة بقيمة 210000 دج، وكان القيد المحاسبي كالتالي:

مدين	دائن	2021/03/15	مدين	دائن
40003		ح/الحساب الجاري للعميلZ	210000	
	40002	ح/الحساب الجاري للعميلY		210000

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للقروض على مستوى وكالة ببرج بوعريريج رقم 329:

أولا: مراحل منح القروض للعملاء:

1.طلب الاستفادة من القرض: من أجل استفادة العملاء من القروض البنكية لا بد لهم من فتح حسابات بنكية لدى الوكالة، ومن ثم حصولهم على مختلف أنواع القروض التي تتعامل معها الوكالة كل حسب طلبه.

1.1.الوثائق المطلوبة لفتح حساب بنكي:

بالنسبة للشخص الطبيعي/معنوي:

-شهادة ميلاد.

-بطاقة إقامة.

_صورة شمسية.

-صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف أو شهادة السياقة.

-طابع شخصي يتضمن (الاسم، اللقب، العنوان).

2.1.الوثائق المطلوبة للاستفادة من قرض بنكي:

بالنسبة للشخص الطبيعي:

-طلب خطي للاستفادة من القرض ويتضمن المعلومات التالية: مبلغ القرض والضمانات الممنوحة والمقترحة

-نسخة من السجل التجاري.

-رقم التعريف الإحصائي.

-رقم التعريف الضريبي.

-ميزانيات وجداول حسابات النتائج (مسك محاسبة).

-شهادة ثبوت.

-نسخة من عقد الإيجار (الدفتر العقاري).

-تسبيق بقيمة 20000 دج.

بالنسبة للشخص المعنوي:

-طلب خطي للاستفادة من القرض ويتضمن المعلومات التالية: مبلغ القرض والضمانات الممنوحة والمقترحة

-نسخة من السجل التجاري.

-محضر.

-رقم التعريف الإحصائي.

-رقم التعريف الضريبي.

-ميزانيات وجدول حساب النتائج.

-شهادة ثبوت.

-القانون الأساسي للمؤسسة.

-نسخة من عقد الإيجار (الدفتر العقاري).

-تسبيق بقيمة 10000 دج.

2. إجراءات ما قبل منح القرض: بعد دراسة البنك لملف العميل (من مهام مصلحة القروض) ومناقشته وإقرار قبول الملف، يقوم البنك بالعمليات التالية:

1.2. إرسال إشعار القبول للعميل(الملحق1): والذي يتضمن المعلومات التالية:

-الاسم.

-اللقب.

-النشاط الرئيسي.

-نوع القرض.

_مبلغ القرض.

-مدة القرض.

-مدة القرض.

-نسبة الفائدة.

-فترة التأجيل.

2.2.إصدار اتفاقية القرض(الملحق)2: بعد التواصل مع العميل يقوم البنك بإصدار هذه الوثيقة والتي تتضمن ما يلي:

-معلومات البنك.

-معلومات المقرض.

-رخصة القرض.

-تحصيل الضمانات: بحيث يقوم العميل بأخذ اتفاقية القرض وشهادة القبول إلى الموثق الذي يقوم بإنجاز الرهن العقاري أو الرهن الحيازي للضمانات والمتمثلة في ضمانات حقيقية (عقارية) وضمانات ثانوية (الرهن الحيازي للمعدات، تأمين المعدات)، يتم استخراج أربعة نسخ من هذه الاتفاقية (نسخة للعميل، نسخة لمصلحة الطابع، نسخة للموثق ونسخة يحتفظ بها في ملف المقترض).

تسجل هذه الوثيقة في مصلحة الطابع والتسجيل والمواريث، وتكون موقعة من الطرفين (البنك والعميل).

3.2.التقييد المحاسبي: بعد توفر كامل الشروط، يتم تحويل السيولة إلى حساب العميل ويتم إصدار جدول اهتلاك للقرض (متناقص/ثابت) حسب طبيعة القرض.

ثانيا: أنواع القروض في بنك التنمية المحلية:

_وقبل التطرق إلى أنواع القروض المتعامل بها ببنك التنمية المحلية، يجب الإشارة إلى حسابات التقييد المحاسبي الخاصة بالقروض ب (BDL):

جدول(3): أرقام الحسابات الخاصة بالقروض على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج

اسم الحساب	رقم الحساب
-القرض الاستثماري	211
-القرض العقاري	437
-القرض الاستغلالي	
تسبيقات على المخزون	124
أوراق تجارية	910
تسبيق على الفواتير	126
تسهيلات الصندوق	111
-القرض الاستهلاكي	543
-القرض المدعم من الدولة	
ENSEJ	504
ENGEM	550
CNAC	534

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

أولا: القرض الاستثماري (ح/211):

1.ملف القرض الاستثماري (ملحق4):

-فتح حساب جاري.

-تصريح شرفي (الشكل والمبلغ).

-العملية الفصلية للجمعية العامة للمتعاملين التي تسمح بسحب البصمة لشخص قانوني.

-حصيلة الضريبة وTCR لآخر ثلاث تعاملات.

-تقرير المفوض عن الأشخاص المعنيين بآخر تعاملين.

-شهادة إيداع للميزانيات الموزعة من طرف CNRلشخص قانوني.

-تحديث CASNOS. CNAS واستخراج الدور.

-اقتراح الضمان مع عقد الملكية، ورخصة إجراء الخبرة.

-قرار ANDI.

-فاتورة أولية.

-دراسة الاقتصاد التقني.

-حصيلة العمل والتموين.

-وثيقة قانونية (الحالة، النشر، السجل).

. NIS،NIF_

2.خصائصه:

-نسبة الفائدة: وتقدر ب 6%.

-مدة القرض: تقدر مدة القرض حسب النشاط من 5 سنوات إلى 7 سنوات.

-فترة التأجيل: وتعطى فترة تأجيل دفع القرض حسب المدة المتحصل عليها، فالمتحصل على 5 سنوات. يستفيد من فترة تأجيل سنة واحدة، أما المتحصل على 7 سنوات فيستفيد من سنتي تأجيل.

-طريقة التسديد: شهري وبأقساط ثابتة.

-مقدار التمويل: 90% تمويل البنك و10% مساهمة شخصية.

-مصاريف دراسة الملف: 11900 دج.

3.التقييد المحاسبي للقروض الاستثمارية:

وتكون القيود كالتالي:

		تاريخ العملية		
211		ح/ قرض استثماري	XXX	
	400	ح/الحساب الجاري للعميل		XXX
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	161	ح/صك بنكي خاص		XXX
		سحب القرض		
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	211	ح/قرض استثماري		XXX
	7...	ح/النواتج (مبلغ الفائدة)		XXX
	4457	ح/الرسم على القيمة المضافة		XXX
		تسديد القرض		

ثانيا: القرض العقاري

1.ملف القرض العقاري:

-فتح حساب جاري.

_طلب منح القرض.

-نسخة من بطاقة التعريف.

-عقد+ ازدياد.

-نسخة من دفتر التمويل للمدخرين.

-شهادة عمل وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر للعمال الأجراء أو كشف الدخل السنوي.

-نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص (تحار، حرفيين، مهنيين...).

-آخر ثلاث تنبيهات جبائية ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل للعامل لغير أجير.

-جدول الميزانية وجداول حسابات النتائج للسنوات المالية لآخر ثلاث سنوات بالنسبة لغير الأجراء.

-ترخيص الاطلاع على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد.

-نسخة من الدفتر العقاري أو عقد ملكية مسجل ومشهر.

-نسخة من رخصة شهادة بناء المسكن سارية المفعول.

-تقرير تقييمي للأشغال الصادرة عم مكتب دراسات معتمد من طرف البنك.

-التقدير الكمي والوصفي للقطة الأرضية الخاصة بالمسكن صادرة عن مكتب دراسات معتمد من طرف البنك.

2.خصائصه:

-شروط المنح: ان يكون المستفيد أقل من 70 سنة.

أن يكون للمستفيد دخل ثابت ومنتظم يفوق الدخل الوطني الأدنى.

-نسبة الفائدة:6,25% للعملاء الغير المدخرين.

5,75% للمدخرين الحاملين دفتر توفير أقدميته على الأقل 5 سنوات.

-مدة القرض: تحدد مدة القرض ب 35 سنة في حدود 70 عام.

-مقدار التمويل: 90% تمويل البنك و10% مساهمة شخصية.

-فترة التأجيل: حددت ب 6 أشهر، ويمكن أن تصل إلى سنة فيما يخص أنشطة البناء.

-طريقة التسديد: يمكن التسديد بأقساط شهرية ثابتة، كما يمكن التسديد المسبق (كليا/جزئيا).

-مصاريف دراسة الملف: 15000 دج.

3. التقييد المحاسبي للقرض العقاري:

		تاريخ العملية		
437		ح/قرض عقاري	XXX	
	410	ح/ الحساب الجاري للعميل (أجير)		XXX
		سحب القرض		
410		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	7...	ح/العمولات		XXX
		قيد التحويل		
		ن/8/30		
410		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	437	ح/القرض العقاري		XXX
	7...	ح/نواتج (مبلغ الفائدة)		XXX
	4457	ح/الرسم على القيمة المضافة		XXX
		تسديد القرض الدفعة1		
		ن/11/30		
410		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	437	ح/القرض العقاري		XXX
	7...	ح/ النواتج (مبلغ الفائدة)		XXX
	4457	ح/الرسم على القيمة المضافة		XXX
		تسديد القرض الدفعة2		

ثالثا: القرض الاستغلالي

1.ملف القرض الاستغلالي(ملحق5):

-فتح حساب بنكي.

-طلب قرض يوضح نوع القرض والضمانات الممنوحة.

-محضر الاجتماع العام للمساهمة الذي يصرح للمدير بعقد قروض لشخص اعتباري.

-الميزانية العمومية الضريبية TCR عن العامين الماضيين لكيان سابق (أما المنشآت الجديد تقدم الميزانية التقديرية).

-تقرير مدقق لحسابات الأشخاص الاعتبارية لآخر سنتين ماليتين لشخص اعتباري.

-شهادة افلاس الصادرة عن CNRC لشخص اعتباري (معنوي).

-الميزانية العمومية وTCR مؤقتة للسنة المالية الحالية.

-الوضع الحقيقي للشهر الحالي.

-اقتراح ضمان مدعم بصك ملكية ورخصة بناء وخبرةSAEأوEXAL.

-وثيقة قانونية، قانون، نشر، سجل، NISوNIF.

-تحديث CNASو CASNOSوالجداول الدورية.

-تحديثCACOBATو تأهيل المهني.

-خطة التحميل، ورقة بيانات السوق أو العقد.

-النسخة الأصلية من العقد مصادق عليها من طرف السلطة المتعاقدة.

2. خصائصه:

-نسبة الفائدة: حدد ب 8%.

-مدة القرض:12 شهر(سنة).

-فترة التأجيل: لا توجد فترة التأجيل.

-طريقة التسديد" يسدد القرض كل ثلاثة أشهر.

مقدار التمويل: 90% تمويل البنك 10%مساهمة شخصية.

-مصاريف دراسة الملف: 11900 دج.

3. التقييد المحاسبي للقرض الاستغلالي.

		تاريخ العملية		
...		ح/قرض الاستغلال	XXX	
	400	ح/الحساب الجاري للعميل		XXX
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	7...	ح/العمولات		XXX
		03/01/ن		
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	...	ح/قرض الاستغلال		XXX
	7...	ح/نواتج (مبلغ الفائدة)		XXX
	4457	ح/الرسم على القيمة المضافة		XXX
		تسديد الدفعة 01		
		05/29/ن		
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	...	ح/قرض الاستغلال		XXX
	7...	ح/نواتج		XXX
	4457	ح/الرسم على القيمة المضافة		XXX
		تسديد الدفعة02		

رابعا: القرض الاستهلاكي (ح/543)

1.ملف القرض الاستهلاكي:

-طلب خطي.

-عقد ازدياد.

-بطاقة إقامة.

-كشف الراتب.

-فاتورة شكلية.

-شهادة منتوج محلي.

2. خصائصه:

-نسبة الفائدة: حددت ب 9%.

-مدة القرض: 5 سنوات.

-فترة التأجيل: لا يمنح في هذا النوع من القروض فترة تأجيل التسديد.

-طريقة التسديد: يسدد شهريا بأقساط ثابتة.

-مصاريف دراسة الملف: 5000 دج.

3. التقييد المحاسبي للقرض الاستهلاكي.

		تاريخ العملية		
543		ح/قرض استهلاكي	XXX	
	400	ح/الحساب الجاري للعميل		XXX
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	7...	ح/العمولات		XXX
400		ح/الحساب الجاري للعميل	XXX	
	543	ح/قرض استهلاكي		XXX
	7...	ح/نواتج (مبلغ الفائدة)		XXX
	4457	ح/الرسم على القيمة المضافة		XXX
		تسديد الدفعة الشهرية01		

خامسا: القروض المدعمة من طرف الدولة

1.ملف القرض المدعم من طرف الدولة.

-فتح حساب بنكي.

-صب القروض غير مأجورة (PNR).

-دفع مبلغ المساهمة الشخصية.

-عقد الانخراط في صندوق الضمان لمدة القرض البنكي كلها.

-أمر بسحب الصكوك الصادرة عن الوكالة (CNAC،ENSEJ, ENGEM).

-نسخة مصادق عليها من قرار منح الامتيازات لمرحلة الإنجاز للتأسيس أو التوسيع.

2.خصائصه:

-نسبة الفائدة: تتحمل الدولة فائدة القرض فهذه القروض مدعمة 100% في إطار عقد ضمان الاستفادة التامة من مشاريع الدعم

-مدة القرض: تحدد مدة القرض المدعم من طرف الدولة ب 8 سنوات

-فترة التأجيل: حددت ب 3 سنوات

-طريقة التسديد: أقساط ثابتة على مدار 5 سنوات

-مقدار التمويل: تختلف من مستفيد لآخر حسب مبلغ القرض المطلوب، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(4): صيغة التمويل الثلاثي

تكلفة المشروع	القرض البنكي	القروض غير مأجورة (مساهمة الوكالة)	المساهمة الشخصية
من 1 إلى 5000000 دج	70%	29%	1%
من 5000000 إلى 10000000 دج	70%	28%	2%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك

3.التقييد المحاسبي:

مثال: بتاريخ 2017/10/03 استفاد شخص من قرض مدعم من طرف الدولة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، من اجل تمويل مشروع استثماري والمتمثل في فتح ملبنة، وقد استفاد من صيغة التمويل الثلاثي بلغت فيمة القرض 2500000 دج، وافق البنك على منحه قيمة القرض كاملة، بمعدل فائدة6.25%، مدة القرض حددت ب 8 سنوات، اما التسديد يكون كل 6 أشهر، وتستحق الدفعة الاولي 2021/04/03

ملاحظة:

-معدل الفائدة تتحمله الدولة

-يجب على المستفيد صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه

-هناك ضمانات يطلبها البنك حتى يمنح القرض للزبون وتعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعط دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم قدرتهم على السداد وبالتالي يضمن استرداد حقوقه.

وتكون المعالجة كالتالي:

جدول(5): حساب المساهمة الشخصية في القرض ومساهمة كل من الوكالة والبنك

البيان	نسبة المساهمة	القيمة (دج)
المساهمة الشخصية	%1	25000
مساهمة الوكالة (القروض غير مأجورة)	%29	725000
القروض البنكية	%70	1750000
المجموع	%100	2500000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة

بما ان فترة التأجيل 3 سنوات من تاريخ منح القرض، إذا فالمدة المتبقية هي 5 سنوات

ومنه عدد الدفعات= 5سنوات × دفعتين في العام= 10 دفعات في 5 سنوات

استهلاك القرض= أصل القرض/عدد الدفعات

=2500000/10

=250000 (قسط ثابت)

ومن ثم يقوم البنك بإخضاعه لجدول الاهتلاك (انظر للملحق6).

يتم التفييد محاسبيا كما يلي:

		2017/10/03		
10090	410	ح/الصندوق ح/ الحساب الجاري للعميل دفع مساهمة العميل	25000	25000
		//		
.....	410	ح/ مساهمة ENSEJ ح/ الحساب الجاري للعميل تحويل مساهمة ENSEJ في حساب العميل	725000	725000
		//		
211	410	ح/ قرض استثماري ح/ الحساب الجاري للعميل مساهمة البنك	1750000	1750000
		//		
410	161	ح/الحساب الجاري للعميل ح/ شيك بنكي خاص سحب قيمة القرض باسم المورد	2500000	250000
		2021/04/03		
410	211	ح/الحساب الجاري للعميل ح/قرض استثماري تسديد الدفعة الأولى من القرص	250000	250000

المطلب الثالث: دراسة تطور كل من الودائع والقروض ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج لفترة (2020/2017)

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة تطور كل من ودائع بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج والقروض الممنوحة من قبله.

أولا: ودائع بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج لفترة (2020/2017)

جدول (6): جدول يوضح قيمة الودائع المودعة في بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج لفترة (2020/2017).

الوحدة: دينار جزائري.

الفترة	2017	2018	2019	2020
المبلغ (دج)	2470000	2000000	1780000	940000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

التعليق: من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الودائع من فترة 2017 إلى غاية 2020 في تراجع مستمر وبنسبة 6%، بحيث كانت قيمة الودائع المودعة ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج في سنة 2017 تقدر ب: 2470000 دج

في حين عرفت تراجع في سنة 2020 وبلغت قيمتها:940000 دج، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعيشها البلاد في ظل أزمة (كورونا) التي خلفت أثر كبير على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى النشاط البنكي بصفة خاصة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل(3): منحنى بياني يوضح تطور ودائع بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج.

الوحدة : دج

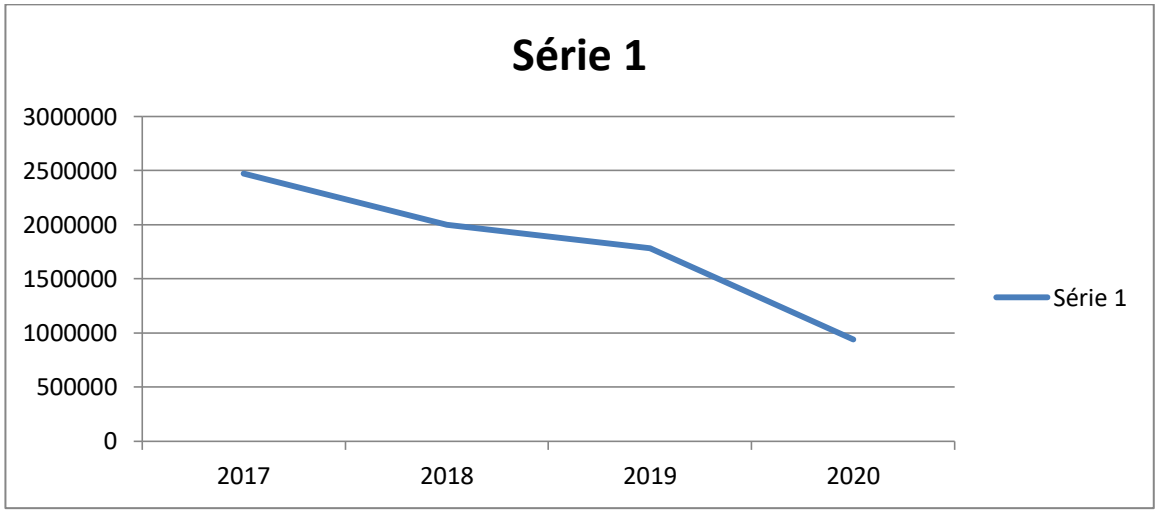

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

ثانيا: قروض بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج

من خلال الجدول الموالي سوف نوضح القروض الممنوحة من قبل البنك وهي عدة أنواع: قروض استثمارية، قروض عقارية، قروض الاستغلال والقروض المدعمة من طرف الدولة.

جدول (7): جدول يوضح مبالغ القروض الممنوحة من طرف بنك التنمية المحاية وكالة برج بوعريريج لفترة (2020/2017).

الوحدة: دينار جزائري.

السنة / نوع القرض	2017	2018	2019	2020
القرض الاستثماري	61000000	58700000	29430000	17543000
القرض العقاري	10000000	9240000	6681000	3598000
القرض الاستغلالي	29685000	17245000	10162000	8611000
القرض المدعم	60000000	51890000	38410000	14930000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

-**القرض الاستثماري:** في السنوات الأخيرة قيمة القروض الاستثمارية الممنوحة تراجعت وبمستوى كبير، بحيث سجلت في عام 2017 مبلغ 61000000 دج وبدأ هذا المبلغ في التناقص الى أن بلغ 17543000 دج في سنة 2020.

-**القرض العقاري:** قيمة القروض العقارية الممنوحة في بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج سجلت انخفاضا في هذه الفترة أيضا، بحيث كانت قيمة القروض الممنوحة في سنة 2017 10000000 دج وبدأت بالتراجع في السنوات المتتالية إلى أن بلغت في سنة 2020 3598000 دج.

-**القرض الاستغلالي:** عرف هذا النوع من القروض أيضا انخفاضا مستمرا في السنوات الربع الأخيرة، بحيث بلغت قيمة القروض الممنوحة في سنة 2017 2968500 دج واستمرت في الانخفاض الا أن بلغت في سنة 2020 ما يقارب 8611000 دج.

_القرض المدعم من طرف الدولة: كذلك نلاحظ ان القروض المدعمة من طرف الدولة شهدت هي الأخيرة انخفاضا ملحوظا، بحيث بلغت قيمتها في 2017 ما يقارب 60000000 دج أما في 2020 فقد انخفضت إلى 14930000 دج.

وهذا راجع أساسا إلى الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تعيشها البلاد وكذلك أزمة (كوفيد_19) التي اثرت وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني في جميع مجالاته، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (4): منحنى بياني يوضح تطور قيمة القروض الممنوحة في بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريج لفترة (2020/2017)

الوحدة: دج

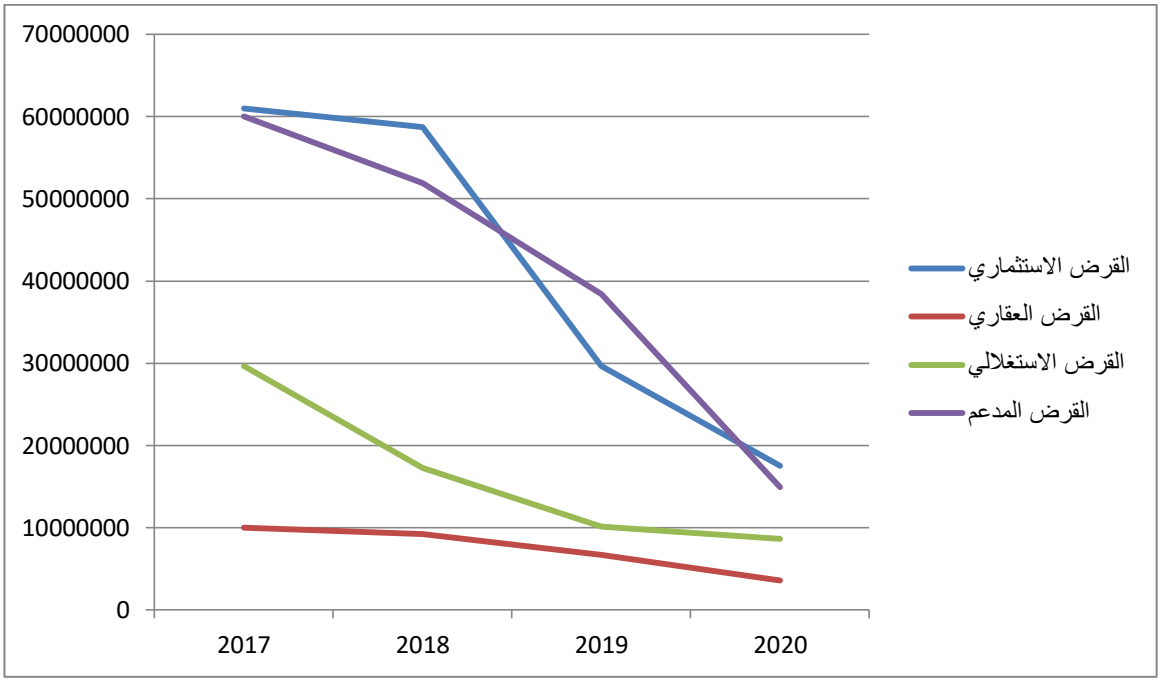

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

ثالثا: الإجراءات المتخذة في حالة عدم سداد القروض الممنوحة

1.إجراءات ودية:

-اعذار اولي(ملحق7): تقوم إدارة البنك بتحرير اعذار اولي وارساله للعميل، وهذا يكون بعد آجال استحقاق القسط الأول ويتضمن المعلومات التالية:

- معلومات عن القسط (مبلغ القسط/ تاريخ القسط).
- راس المال الأساسي بالفوائد.
- عمولة التأخير (غرامات التأخير).

مدة هذا الاعذار 8ايام ابتداء من تاريخ الاستلام.

-الاعذار الثاني: يتم تبليغ هذا الاعذار عن طريق محضر قضائي، مدته 15يوم بحيث يتم تطبيق بنود اتفاقية القرض وحيازة الضمانات.

2.إجراءات ردعية:

في حالة عدم استجابة العميل للاعذارات المرسلة اليه، يقوم البنك برفع دعوة قضائية ضده وتحصيل الضمانات المقدمة من طرفه بعد الحجز الرهني عليها وبيعها في المزاد العلني، وفي هذه الحالة يكون البنك امام 3احتمالات:

-قيمة الضمانات مساوية لمبلغ القرض.

-قيمة الضمانات اقل من مبلغ القرض: يتم تحصيل قيمة الضمانات لصالح البنك، في انتظار التسوية القضائية واسترجاع مبلغ القرض المتبقي وذلك من خلال (تركة، ورث او مراسلة عامة للبنوك الأخرى والحجز على أمواله المودعة في حساباته الجارية ان وجدت مع تطبيق غرامات التأخير).

-قيمة الضمانات أكبر من مبلغ القرض: يحصل مبلغ القرض والباقي يرد للعميل.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا التطبيقية لموضوع الودائع والقروض البنكية ببنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج، اتضح لنا الأهمية الكبيرة التي يوليها النظام المصرفي الجزائري لهذا المجال، بحيث شهدت عدة تغيرات وإصلاحات جسدت أهمها في قانون النقد والقرض (الامر 11.03 المادة 67) بحيث ساهم في تسهيل ممارسة مختلف الأنشطة الخاصة بالمعاملات بين البنك وعملائه والتي ينبغي أن تكون على درجة عالية من الدقة وذلك لأهمية كل قسم من اقسام الوكالة، والتي تنصب في قسم واحد هو مركز المحاسبة الذي يعتب همزة وصل في كل أقسام الوكالة.

لهذا الغرض أوجد نظام محاسبي على مستوى الوكالة يؤدي وظائفه بكفاءة، فهو يتيح صيغ مختلفة من القروض للأفراد كما أنه يتيح فتح حسابات ودائع وفق صيغ مختلفة لادخار أموالهم وحمايتها والمحافظة عليها.

الخاتمة

خلاصة ما تم طرحه خلال دراسة إشكالية المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية أن المنظومة البنكية والنشاط البنكي ككل يعتمد على مدى تطبيق الأسس المحاسبية والالتزام بالقواعد التنظيمية.

فمن بين الأنشطة الحساسة في البنوك التجارية الجاني المحاسبي، لهذا ارتكزت دراستنا عليه، بحيث تطرقنا إلى مدونة الحسابات في البنوك التجارية وآليات التقييد المحاسبي، وقدرة البنك التمويلية بالاعتماد على الودائع في منح مختلف صيغ القروض المعمول في هذه البنوك.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لموضوع المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية حاولنا اختبار صحة الفرضيات المطروحة:

1-القروض لبنكية هي مصدر للأموال تمنح من طرف الدائن والمتمثل في البنك إلى المدين والمتمثل في أصحاب العجز سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وتتم هذه العملية بموجب عقد يتضمن كل ضمانات منح القرض، أما الودائع هو عبارة ما تم ايداعه من نقد لدى البنك من طرف عملائه في إطار عقد قانوني. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أن البنك خلال معالجته المحاسبية للودائع النظام المحاسبي المالي ووفق لما جاء به النظام 04.09، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3-تتم المعالج المحاسبية للقروض في بنك التنمية المحلية وفق الإجراءات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال ما قمنا به من دراسات في بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

1-الودائع والقروض البنكية تتم معالجتها محاسبيا وفق القوانين والمراسم المؤطرة لهذه العملية

2-يتم تقييد العمليات المحاسبية على النظام المبرمج على جهاز الاعلام الآلي

3-القدرة التمويلية للبنك تعتمد وبشكل كبير على الودائع في منح القروض.

4_يتعامل الBDL مع عدة أنواع من الزبائن سواء من داخل البلاد أو خارجها، ويختلفون حسب الخدمة التي يقدمها لهم (مودعين/مقترضين)

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من الاقتراحات

-تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة البنكية والتأطير الجيد لزيادة المحاسبين المؤهلين من أجل المساهمة في تحسين فعالية البنوك وتنمية الاقتصاد الوطني.

-يجب تطبيق أساليب المحاسبة البنكية المعترف عليها دوليا ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

-يجب على البنوك أن تضع استراتيجيات أكثر ملائمة من أجل تفادي عدم استرداد حقوقها، والقيام بدراسة سنوية أو نصف سنوية لتقييم العقارات والضمانات المرهونة لصالحها كضمان لديونها.

آفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

-المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق SCF

-المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية وفق معايير المحاسبة الدولية

-فعالية النظام المحاسبي البنكي على أداء البنوك التجارية

قائمة المراجع

I-المراجع باللغة العربية

أولًا: الكتب

- أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية الإسلامية، شاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
- أحمد محمود عمارة، البنوك التجارية من الماحية العملية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الإسلامية (طرق المحاسبة الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008.
- طاهر الفصل البياتي، سمارة ميرال روحي، النقود والبنوك (المغيرات الاقتصادية المعاصرة)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- عبد المعطي رصا، محفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2000.
- محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.

ثانياً: الرسائل والأطروحات

- امينة جعلاب، فاطمة طالبي، مخاطر القروض البنكية وكيفية الحد منها، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، جامعة بلحاجبوشغيب، عين تيموشنت، 2016/2015.
- إيمان فريد، محمد نبيل عمراوي، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2016/2015.
- سهيلة دريش، ضاوية تاتي، المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2018/2017.
- عبد المالك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.

- علي يحياوي، مصطفى جغام، أهمية كفاءة البنوك التجارية باستعمال أساليب التحليل المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.
- شيماء بن واضح، شروق شريقي، المعالجة المحاسبية لحسابات العمليات مع الزبائن في البنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمي، 2020/2019.

ثالثا: المجلات العلمية

- العربي عطية، عبد الله سايب، نوال بن عمارة، واقع الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد03، ديسمبر 2015.
- عبد القادر قادري، المعالجة المحاسبية لقروض اقتناء السيارات وفق لمعايير المحاسبة الدولية(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مجلة" الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد12، 2010.
- محمد بوسماحة، المحاسبة البنكية في الجزائر، مجلة " الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، 2017.

رابعا: القوانين والتشريعات

- الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة سنة 2003، العدد 53، الجزائر، المادة 67.
- الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية ، الجزائر، المادة 68.

رابعا: المواقع الالكترونية:

- https://cet.univ.setif2.dz
- www.elmohaseb.com
- www.bdl.dz

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1.IshaqHacini ,KhadraDahou , the evolution of the algerianbanking system, management dynamics in the knewledge ;vol.- ,no.1.2008

2.ShamimHssain and Abdul alim Baser ,Copliance of IAS-30 a case study on the specializedbanks of bangladesh, 2011

3. L'etude de M.Benamgharmourad ,La réglementation prudentielle des banques et des etablissements financiers en algerie et son dégrée d'aquation au standar de bale 1 et bale 2, 2012

ملاحق

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION DE SETIF [847]
AGENCE PRINCIPALE DE BORDJ BOU ARRERIDJ [329]

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Réf : BDL/329/...../.....

BBA LE : .....

DESTINATAIRE

Mr .....

Objet: A/S de Votre demande de Financement

- **Activité** : .....
- **Dispositif** : .....

En repense a votre demande de financement du projet de création, d'une micro entreprise dans le cadre du dispositif de soutien a l'emploi des jeunes, nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent a vous accorder un crédit a long terme de : **3.978.000** DA aux conditions et garanties suivantes :

1. Durée : **Huit** (08) ans dont **Trois** (03) années de différé de remboursement du principal.

Les intérêts de la 01ere année de différé ne sont pas exigibles durant cette même année, ils sont répartis sur la durée restante du crédit (07ans).

Les intérêts des deux années de différé suivantes sont exigibles semestriellement au cours des ces deux année.

2. Taux d'intérêts : **6,75** % ;
3. Taux de bonification : **100%**
4. Echéancier de remboursement : **Semestriel**

Pour la libération de ce crédit votre dossier devra être complété par :

1. Le versement en compte de votre apport personnel ;
2. Le virement du ou des (PNR) en compte ;
3. Le contrat d'adhésion au fond de garantie pour toute la durée de crédit bancaire accordé ;
4. Une copie légalisée de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase réalisation en création ou en extension ;
5. Une copie légalisée du cahier des charges ;
6. L'ordre d'enlèvement de cheque délivré par l'ANSEJ ;
7. Engagement notarié pour la constitution de gage.

Conditions et garanties exigées :

1. Nantissement des équipements et/ou gage du matériel roulant au premier rang au profit de la banque et ou deuxième rang au profit de L'ANSEJ (présentation des factures définitives de moins de 30 jours)
2. Assurance multirisque et/ou tous risque à 100% pour l'ensemble des biens donnés en garantie par la micro entreprise à créer, avec subrogation au profit de la banque au 01er rang et a l'ANSEJ au deuxième rang ;
3. Une copie légalisée de la décision d'octroi des avantages fiscaux et parafiscaux au titre de la phase d'exploitation.

Une fois le virement du prêt non rémunéré (PNR) de L'ANSEJ effectué, la convention de prêt et le tableau d'amortissement ainsi que la chaine de billets signé, un cheque de banque conformément a l'ordre d'enlèvement , libellé au nom du fournisseur, vous sera remis,

La durée de validité du présent accord est **Douze** (12) mois passé ce délai et sauf motif valables acceptés par la banque, cet accord est annulé et devient sans objet.

Cachet et signature

Copie :

- DRE – SETIF
- ANSEJ - BBA

بنـــــك التنـميـــة المحـــــــليـــة
Banque De Développement Local

اتفاقية القروض الموجهة لأصحاب المؤسسات المصغرة في إطـارجهاز الوكالة الوطنية لـدعم تشغيل الشبـاب (ANSEJ)

اتفاقية رقم: .....

تم الاتفاق بين الموقعين أدناه،

بنك التنمية المحلية، شركة ذات مساهمة برأسمال قدره 15.800.000.000 دج تلي تسميته "البنك" الكائن مقره الرئيسي بـ 05 شارع قاسي عمار سطاوالي المقيد في السجل التجاري تحت رقم 0014 B 054 و المتمثل من طرف السيـد: ..... مدير وكالة: برج بوعريريج المفوض للتصرف وفقا لما يلي:

من جهة ،

وصاحب المشروع: : ..... بنت ..... المولودة في.....ب: برج بوعريريج

المتمثل نشاطه في: .....

تلي تسمية "المقترض"الكائن مقره بـ: حي الحدائق شارع ريغي السعيد رقم 10 بلدية برج بوعريريج

المسجل في غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية برج بوعريريج تحت رقم: .....

الصادر في: 2013/03/10

صاحب رقم التعريف الجبائي: .....

صاحب رخصة السياقة او بطاقة التعريف رقم : .....

المسلمة بتاريخ 2007/12/29 من طرف:دائره ولاية برج بوعريريج

من جهة أخرى،

- ✓ نظرا لقرار منح القرض رقم: ..... المؤرخ في: ..... الصادر من طرف: بنك التنميةِ المحلية وكالة برج بوعريريج
- ✓ نظرا لشهادة الأهلية رقم..... الصادرة في 2012/05/03 من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و المعدلة في 2013/03/20

تم الاتفاق و إقرار ما يلي:

المادة 1 : موضوع الاتفاقية يوافق البنك بموجب هذه الاتفاقية ووفقا للشروط المنصوص عليها ، على وضع قرض طويل المدى لفائدة المقترض الذي يرضى به ، في إطار جهاز المؤسسات المصغرة لانشاء مؤسسة مصغرة حرفي بناء كل اشغال البناء بتكلفة: 6.494.285,71دج

المادة 2 : مبلغ القرض يقدر مبلغ القرض موضوع هذه الاتفاقية ب :اربعة ملايين و خمسمائة وستة واربعون الف دينار جزائري (4.546.000د ج) **(بالحروف و الأرقام)** ممثلا **70 %** من المشروع.

المادة 3 : شروط القرض يمنح القرض وفقا لشروط المدة و الفوائد التالية :

1.3 مدة القرض : يمنح القرض لمدة **(08)** سنوات بما فيها فترة مؤجلة الدفع ب **(03)** سنوات لتسديد مبلغ الرئيسي للقرض

2.3 نسبة الفوائد ، العمولات و الرسوم :

4.6استعمال القرض يستعمل القرض دفعة واحدة أو عدة دفعات.

- في حالة استعمال القرض عن طريق عدة دفعات، تحسب الفوائد المتقاطعة خلال مدة استعمال القرض.

- يعد البنك جدول الاستهلاك متضمن مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عنه و كذلك إضافة تلك التي هي على عاتق الخزينة العامة. يمضى هذا الجدول من طرف البنك و المقترض.

- يمضي المقترض سند الأمر الإجمالي و سلسلة سندات الأمر المتعلقة بالقرض.

المادة 7 : كيفيات التسديد يتعهد المقترض السيد : ..... بتسديد المبلغ الاصلي للدين ، الفوائد ، العمولات ، المصاريف ،و الملحقات كل ستة أشهر وفقا لجدول الاستهلاك الذي هو جزء ملحق لهذه الاتفاقية .

ويتم هذه التسديدات عبر خصم الحساب الجاري للمقترض رقم ..... 00329 005 مفتوح على دفاتر الوكالة الموطنة .

المادة 8 : تخصص التسديدات

تخصص كل التسديدات المدفوعة من طرف المقترض حسب الاولوية التالية :

أ- الفوائد الجارية المستحقة التسديد .

ب- لتسديد أصل الدين المستحق .

ت- التسديد المسبق للقرض .

المادة 9 عدم تسديد القسط.

في حالة عدم تسديد لقسط أو عدة أقساط، ، يفقد المقترض الحق في الاستفادة من التخفيض.

في حالة عدم التسديد في حدود ثلاثة (03) أقساط متتالية ، يتم تنفيذ الضمانات المتحصل عليها طبقا للإجراءات المعمول بها بالبنك.

المادة 10 : **التسديد المسبق**

يحق للمقترض ان يقوم بالتسديد المسبق للقرض كليا أو جزئيا.

المادة 11 : **التزامات اخرى للمقترض** يلتزم المقترض كذلك ب :

- تسهيل أي زيارة التي سيقوم بها أعوان البنك على مستوى المحلات و المنشآت، محل التمويل المصرفي.
- اعلام البنك باي تغيير في الطبيعة القانونية للمقترض و / أو أي وقائع مهمة من شانها تمس بممتلكاته أو زيادة حجم التزامات البنك .
- منح البنك مجموع رقم الاعمال المنجزة من المشروع الممول ، منذ شروعه في النشاط .

المادة 12 : **بنود الالغاء** يمكن لاي طرف ان يعدل عن هذه الاتفاقية في الحالات التالية .

1-12 العدول من طرف البنك

- اذا استخدم القرض لغايات غير تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية .
- في حالة عدم الدفع عند الاستحقاق للمبلغ الرئيسي للقرض ، الفوائد ، العمولات و في حدود ثلاثة (03) أقساط غير مدفوعة.
- عند عدم تحصيل الضمانات المشترطة في الاجال المحددة وفي حالة عدم احترام لشرط من شروط الاتفاقية .
- عدم وجود العتاد و المعدات المتحركة الممول من طرف البنك في اماكن نشاط المشروع عند معاينة البنك لموقع هذا المشروع .
- عند ظهور اي طارئ، يعتبره البنك يؤثر سلبا في استرجاع مبلغ القرض أو الإخلال بتوازن القدرة المالية للمقترض **(توقف النشاط ، الافلاس ، التسوية القضائية ....الخ).**
- رفض إمضاء جدول الاستهلاك ، سند الأمر الإجمالي و سلسلة سندات الأمر المتعلقة به و ذالك بعد الإستهلاك الكلي للقرض.

2.12العدول من طرف المقترض : في حالة ما يقرر المقترض تسوية دينه بصفة مسبقة .

المادة 13 : البند الجزائي في حالة ما اذا اضطر البنك إلى مباشرة إجراءات أيا كانت ، بغية استرجاع دينه، بمبلغه الرئسي ، العمولات ، المصروفات و الملحقات ، يطبق بقوة القانون عقوبة ب **0,5 %** من المبلغ الاجمالي للدين الذي لا يزال واجب الاداء .

المادة 14 : **اكتتاب و تجديد التأمينات**

- يتعهد المقترض بصفة لا رجعية باكتتاب وثيقة التامين (الأخطار) و/ أو متعددة الأخطار للأملاك الموضوعة كضمان لفائدة البنك و هذا طيلة مدة القرض .
- يجب ان تسلم وثيقة **(وثائق)** التامين المكتتبة بصفة اجبارية الى البنك بنسختها الاصلية ، بعد حلولها او تفويضها استثنائيا لصالح البنك .
- كما يجب تسليم النسخ الاصلية لملحقات الحلول او تفويض التامين في صيغتها الأصلية .
- يتعهد المقترض بصفة قطعية ، على تجديد وثيقة / او وثائق التامين المحالة لصالح البنك ، عند حلول الاجال.

المادة 15 : الوثائق التعاقدية

- الاتفاقية الحالية.
- كل ملحق لهذه الاتفاقية يوقع بين الطرفين
- جدول الاستهلاك الملحق

المادة 16: تسوية النزاعات ترفع كافة النزاعات الناتجة عن تنفيد هذه الاتفاقية او تفسيرها في حالة انعدام تسوية ودية ، امام القسم التجاري لمحكمة : برج بوعريريج

المادة 17 : **اختيار الموطن** يختار الطرفين لتنفيد هذه الاتفاقية و ما يتبع الموطن التالي :

- البنك ، لدى وكالة: برج بوعريريج
- الكائنة ب: شارع شريفي محمد رقم بلدية برج بوعريريج
- المقترض .....

المقر او العنوان: **حى 260 قطعة مجموعة 09 رقم 13** بلدية برج بوعريريج ولاية برج بوعريريج

- **المادة 18: الاجراءات الشكلية**لا يمكن تحقيق القرض موضوع هذه الاتفاقية الا بعد اداء كافة اجراءات التسجيل.

يجب ان تكون هذه الاتفاقية المعدة باربع نسخ مدمغة وفقا للقانون الساري المفعول موضوع التسجيل .

حرر في(04) رابع نسخ أصلية ب برج بوعريريج في :.....

المقترضة [1] (الختم و التوقيع)

البنك (الختم و التوقيع)

(1) يجب على المقترض ان يكتب بيده العبارة التالية : قرأ و صودق عليه ، صالح المبلغ .....(بالحروف و الأرقام)..... بالإضافة إلى الفوائد ، العمولات ، المصروفات و الملحقات للتذكير

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
وفروا أكثر
لربح أكبر
3.80%
3.50%
3.00%
2.50%
التوفير التصاعدي
خدمة الزبون
33 12/(+213) (0)21 99 48 00
BDL Banque
Banque de Développement Local-BDL

بنك التنمية المحلية
يقترح عليكم حساب الإدخار بنسبة تصاعدية

حساب الإدخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية، هو حساب يسمح لكم بادخار أموالكم بكل أمان لإشتقاق قيمة مضافة من خلال نسبة فائدة متصاعدة، محفزة و مصنفة حسب أهمية ادخاركم.

وظائف :

حساب الإدخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية يسمح لكم بـ :

- إجراء عمليات دفع و سحب للأموال في الوقت المناسب، على مستوى جميع وكالات بنك التنمية المحلية؛
- تحويل أموال من حساب إلى حساب إرسالا و استقبالا ؛
- إستفادة آنية من أموالكم؛
- متابعة عن بعد للعمليات الجارية في الحساب عبر خدمة e-BDL.

الأهلية:

- كل شخص طبيعي، بما فيهم القصر، الكبار، مقيم أو غير مقيم يمكنه فتح حساب الإدخار بنسبة تصاعدية ببنك التنمية المحلية.

مكافئات :

حساب الإدخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية يسمح لكم الحصول على عائدات تدريجية استنادًا إلى مبلغ إدخاركم و وفقًا للأسقف التالية :

المبلغ	نسبة المكافئة السنوية
من 1دج إلى 500 000.00دج	2.50%
من 500 000.00 دج إلى 10 000 000.00 دج	3.00%
من 10 000 000.00 دج إلى 50 000 000.00 دج	3.50%
من 50 000 000.00 دج و أكثر	3.80%

للمزيد من المعلومات
اقتربوا من وكالتكم البنكية

بنـــــك التنـميـــة المحـــــــليـــة
Banque De Développement Local

Documents à fournir pour une demande de crédit
D'Investissement « en 2 exemplaires »

1. Ouverture d'un compte ou actualisation des documents du dossier caisse ,
2. Demande explicite « Forme et montant »,
3. PV de l'assemblée générale des actionnaires autorisant le gérant a contracté des emprunts pour une personne morale.
4. Bilan fiscal et TCR des trois derniers exercices pour une ancienne entité,
5. Rapport du commissaire aux comptes pour les personnes morales des deux derniers exercices pour une personne morale,
6. Attestation de dépôt des bilans délivrés par le CNRC pour une personne morale,
7. Mise à jour CNAS, CASNOS et extrait de rôle,
8. Proposition de garantie appuyée d'un acte de propriété, permis de construire et une expertise SAE ou EXAL,
9. Décision ANDI ,
10. Factures performa,
11. Etude technico économique,
12. Plan de charge et de financement ,
13. Mise à jour CNAS, CASNOS et extrait de rôle « si ETP TCE CACOBAT et qualification professionnelle »,
14. Document juridique « Statuts, BOAL, publication, registre, carte fiscale, NIS, NIF».

Dispositif	ANSEJ	Numéro autorisation	329/0381/2011
Nom ou raison sociale	0	Date autorisation	25/09/2011
Code crédit	240	Mode de remboursement	SEMESTRIEL
Numéro du compte (RIB)	0	Date 1ère utilisation	00/01/1900
Secteur d'activité	AUTRES ACTIVITES	Type échéancier	(Constant)
Adresse (Rue)	CNE DE BBA W DE BBA	Portefeuille	203

TABLEAU D'AMORTISSEMENT

Montant crédit	3 037 000,00
Durée (années)	8
Durée (semestre)	16
Grace (semestre): (les intérêts de la période de grace sont répartis sur la durée restante du crédit)	2
Différé (semestre)	4
Taux à la charge du client	1,35%
Taux à la charge du trésor/ansej	5,40%
TVA	0,00%

Numéro effet	Date de l' effet	Capital Restant	Principal	Intérêts HT				Taxe		Semestrialité TTC a la charge de:		Semestrialité Globale
				Int/normaux à la charge de:		Int/Période de grâce à la charge de:		TVA sur interêts période de grâce	TVA sur interêts normaux	Client	ANSEJ	
				client	ANSEJ	client	ANSEJ					
000001	00/01/1900	3 037 000,00	0,00	20 499,75	81 999,00	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	24 285,52	97 142,06	121 427,58
000002	00/01/1900	3 037 000,00	0,00	20 499,75	81 999,00	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	24 285,52	97 142,06	121 427,58
000003	00/01/1900	3 037 000,00	0,00	20 499,75	81 999,00	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	24 285,52	97 142,06	121 427,58
000004	00/01/1900	3 037 000,00	0,00	20 499,75	81 999,00	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	24 285,52	97 142,06	121 427,58
000005	00/01/1900	3 037 000,00	294 588,88	20 499,75	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000006	00/01/1900	2 742 411,12	296 577,35	18 511,28	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000007	00/01/1900	2 445 833,77	298 579,25	16 509,38	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000008	00/01/1900	2 147 254,52	300 594,66	14 493,97	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000009	00/01/1900	1 846 659,86	302 623,67	12 464,95	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000010	00/01/1900	1 544 036,18	304 666,38	10 422,24	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000011	00/01/1900	1 239 369,80	306 722,88	8 365,75	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000012	00/01/1900	932 646,92	308 793,26	6 295,37	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000013	00/01/1900	623 853,66	310 877,62	4 211,01	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
000014	00/01/1900	312 976,04	312 976,04	2 112,59	47 787,34	3 785,77	15 143,06	0,00	0,00	318 874,39	62 930,40	381 804,80
			3 037 000,00	**195 885,28**	**805 869,38**	**53 000,72**	**212 002,89**	**0,00**	**0,00**	**3 285 886,01**	**1 017 872,27**	**4 303 758,28**

Je, soussigné (e) Mlle/Mme/M titulaire du compte N° tenu par l'agence autorise la BDL a débiter semestriellement mon compte.

Il autorise, par ailleurs, la B.D.L. à appliquer la déchéance du terme en cas de non respect d'une des clauses de la convention de crédit qui me lie à la Banque. La non application de cette

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
GROUPE D'EXPLOITATION DE SETIF [847]
AGENCE DE BORDJ BOU ARRERIDJ [329]
Tél. : (035) 68 54 67 & Fax : (035) 68 55 48

Bordj Bou Arréridj le : 21/03/07

Destinataire
Mr: .....

Référence : CI/BML/...../329/2007.

Objet : Mise en demeure.

Monsieur;

En date du : 24/11/2004, notre agence vous à accordé un prêt d'un montant de : 500.000 DA, remboursable en 20 ans, portant intérêt au taux de 7,00% l'an en sus des accessoires.

Conformément aux termes du contrat, vous vous êtes engagé à un remboursement mensuel de votre crédit, soit un montant de : 4.413 DA, tel que résultant des conditions prévues dans le contrat que vous avez signé.

Cependant, à l'examen de votre dossier, il ressort que vous vous êtes abstenu de régler vos échéances depuis le mois de juillet qui s'élève à un montant total de : 17.999,65 DA, détaillé comme suivant :

- Principal : 3.181,00 DA
- Intérêts et agios : 14.818,65 DA

Nous vous signalons que le calcul ci-dessus à été arrêté au : 30/11/2006.

En conséquence, nous avons le regret de vous informer que conformément aux dispositions contractuelles, et faute par vous de procéder au règlement des sommes dues dans un délais de huit (08) jours, nous considérons le contrant de prêt définitivement résilié et vous contraindrons par toutes voies légales au remboursement total de la créance par la saisie de votre bien immobilier.

Nous vous prions d'agréer monsieur, nos salutations distinguées.

Fait à B.B. Arréridj le : 07/12/06
Le Directeur d'Agence

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية المعالجة المحاسبية للودائع والقروض البنكية في البنوك التجارية، بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إجراء دراسة تطبيقية لإبراز هذه العمليات المحاسبية على مستوى بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج رقم –329–، وتم التوصلأن العمليات المحاسبية بهذا البنك تتم وفق المراسم والتشريعات التي نص عليها القانون، وتكون منظمة ومؤطرة في أقسام خاصة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الودائع، القروض، العملاء، الزبائن، التسجيل المحاسبي.

Abstract :

This study aimed to identify the accounting treatment mechanism for bank deposits and loans in commercial banks, so that the descriptive analytical method was relied on, an applied study was also conducted at the level of the local development bank, no.329, and it was concluded that the accounting operations of this bank are carried out in accordance with the decrees and legislation stipulated by law and are organized and framed in special sections.

Key words: Commercial banks, deposits, loans, clients, customers, accounting registration.